

مختلف الحديث في البسمة في الصلاة جمعاً ودراسة أ. سعيده بنت سليمان بن علي العبدلي الفيضي*

سلم البحث في ١٤٤٥/٦/٢٦ هـ  اعتمد للنشر في ١٤٤٥/٧/٢٨ هـ
ملخص البحث:

يتناول هذا البحث الأحاديث المتعارضة في الظاهر؛ التي وردت في البسمة في الصلاة دون استقصاء أو استيعاب، والكشف عن التنوع الاجتهادي عند العلماء في التعامل مع مختلف الحديث. وذلك بتبيين نص الحديث، ثم ذكر الأحاديث المتعارضة المتعلقة بها، مع دراسة الاختلاف الظاهر فيها، وتخرجها والحكم عليها، وتحديد أوجه تعارض دلالاتها، بالإضافة إلى بيان أشهر مسالك العلماء في المسألة، وتبيين أقواها في الاحتجاج لدفع التعارض الظاهري للأحاديث مستنبطة أهم النتائج الواردة في البحث. ومن أهم النتائج: أن علم مختلف الحديث هو علم مستقل بموضوعه، ومنهجه، وتاريخه، ومؤلفاته، فوضعوا له الضوابط، وقعدوا له القواعد، وأصلوا له الأصول التي يجب عليهم سلوكها عند توهم التعارض بين نصين من نصوص الشرع المطهر. تقرير كمال الشريعة، وأن وقوع التعارض والتناقض بين الأحاديث إنما هو في الظاهر، أو في أفهام الناظرين لا في حقيقة الأمر، فالشريعة تامة لا تناقض فيها بوجه.

Abstract:

This research addresses apparent conflicting conversations; which appeared in Basmala in prayer without survey or assimilation, and reveal the jurisprudential diversity of scientists in dealing with different modern. By setting out the text of the conversation, then mentioning the contradictory conversations relating thereto, studying the apparent difference in them, graduating and judging them, identifying the inconsistencies of their connotations, as well as describing the most famous trajectories of scientists in the matter, and demonstrating their strength in protesting to advance the apparent incompatibility of the conversations, inferring the most important findings of the research. One of the most important findings is that the science of the different speeches is independent knowledge of its subject, its approach, its history and its writings, so that they regulate it, set the rules, and give it the assets that they must behave when they fancy the conflict between two texts of purified law. Determination of the integrity of the sharia, and that the inconsistency and contradiction between the conversations is apparent, or in the perceptions of the debaters rather than in fact, the complete sharia does not contradict it in a sense.

* باحثة دكتوراه بقسم السنة وعلومها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.

المقدمة:

الحمد لله الذي أكرمنا بالإسلام، وبعث إلينا خير الأنام وكرّمه وأكرمه ﷺ ما تعاقب الليل والنهار، الحمد لله أن هياً الله تعالى لهذه السنة أسباب حفظها وروايتها وأدائها إلى الأمة. أما بعد: فعلم مختلف الحديث من العلوم التي اهتم بها أئمتنا قديماً وحديثاً خدمة للسنة، فأهميته كبيرة في دفع الشبهات المثارة حولها بأنها متناقضة ومتضاربة، وذلك أن وقوع الإشكال تعارضاً أو غموضاً إنما يقع في أفهام الناظرين لافي نفس الأمر، فإن الشريعة تامة لا تناقض فيها بوجه، والحمد لله رب العالمين.

ولهذا فقد أحببت أن أكتب بحثاً فيما يتعلق في مختلف الحديث في البسمة في الصلاة، أُبين فيه عن بعض تلك الأحاديث المختلفة ظاهراً، ودراستها، وبيان جهود العلماء المخلصين فيها؛ فكان هذا البحث بعنوان: (مختلف الحديث في البسمة في الصلاة جمعاً ودراسة) فما كان من توفيق فمن الله، وما كان من خطأ أو نسيان فالله ورسوله منه براء، والله وحده أسأل العون والتوفيق.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في وجود أحاديث متعارضة في البسمة، لذا نحتاج إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- (١) ما الأحاديث المختلفة الواردة في البسمة في الصلاة؟
- (٢) ما درجة الأحاديث المختلفة الواردة في هذه المسألة؟
- (٣) ما الأجوبة التي اختارها الأئمة عن هذه الأحاديث المختلفة، وما الراجح منها عند اختلافهم؟
- (٤) ما مناهج الأئمة في الإجابة عن الاختلاف الواقع بين تلك الأحاديث؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:

- (١) جمع الأحاديث المختلفة الواردة في البسمة في الصلاة.
- (٢) بيان درجة الأحاديث المختلفة الواردة في المسألة.
- (٣) بيان الأجوبة التي اختارها الأئمة عن هذه الأحاديث المختلفة، وبيان الراجح منها عند اختلافهم.
- (٤) معرفة مناهج الأئمة في الإجابة عن الاختلاف الواقع بين تلك الأحاديث.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- فضل علم السنة إجمالاً، وعظم أجر المتعلم لها، والعالم بها ومبلّغها.

- ٢- أهمية علم مختلف الحديث ومكانته، وجلالة قدره، وعظيم نفعه؛ لجمعه بين الدراسة الحديثية والفقهية للأحاديث النبوية؛ ولما فيه من الذب عن السنة النبوية، ودفع اتهام التعارض والاختلاف والتناقض في حديثه ﷺ، وفي نقلته ﷺ أجمعين.
- ٣- ترسيخ منهج النظر في مختلف الحديث، المبني على قواعد علمية راسخة، بعيدة عن الزيغ والتأويلات الفاسدة.
- ٤- إبراز جهود الأئمة في دفع التعارض بين الأحاديث، وبيان مناهجهم في ذلك؛ لاسيما في البسمة في الصلاة.
- ٥- أهمية المسألة التي تتعلق بها الأحاديث موضع الدراسة، فمن الأهمية بمكان دفع التعارض الواقع بين أحاديث البسمة في الصلاة.
- ٦- تقديم بحث مستقل جامع لمختلف أحاديث البسمة في الصلاة.

حدود البحث:

الأحاديث المختلفة التي وردت في الكتب التسعة في البسمة في الصلاة.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثي وتتبعي لهذا الموضوع لم أجد أحداً خصّ البسمة عند أهل الحديث، ببحث مستقل ناقش فيها المسائل المتعلقة بالبسمة من خلال مختلف الحديث. فغالب من كتب في البسمة يتكلم فيه ما بين ثبوت البسمة آية مستقلة من القرآن وعدمها، أو الجهر والإسرار بالبسمة بها سواء في الصلاة أو خارجها، ويستدلون في أدلتهم بالأحاديث النبوية أو المسائل الفقهية، ويهدف هذا البحث إلى بيان أوجه الاختلاف بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر، وذكر أقوال العلماء في إثبات الاختلاف الواقع بين الأحاديث، ودراسة الاختلاف، وبيان الراجح من الأقوال في دفع. وكذلك لم أجد من توسع في تخريج أحاديث البسمة بهذا التخريج الذي توسعت به، وكل هذا مؤثر وله أهمية قبل الشروع في دراسة مختلف الحديث.

منهج البحث:

سأتبع في هذا البحث ما يلي:

- ١- المنهج الاستقرائي: بحيث أستقرئ ما استطعت الوقوف عليه من أحاديث في كتاب الصلاة يظهر فيها الاختلاف.
- ٢- المنهج التحليلي: وذلك بعد استقراء وتتبع ما سبق أقوم بتحليل تلك النصوص، ودراسة الاختلاف الظاهر -قدر المستطاع- على ضوء أقوال الأئمة ومناهجهم في دفع ذلك الاختلاف.
- ٣- المنهج النقدي: وذلك من خلال تخريج الأحاديث، ودراسة أوجه الاختلاف،

وبيان الراجح منها، مع تقرير للقواعد الكلية التي يسير عليها علماء الأمة في التوفيق بين النصوص.

إجراءات البحث:

يتمثل عملي في هذا البحث في النقاط التالية:

أولاً: التخريج:

نص الحديث:

١- نقلت النص كاملاً بإسناده من المصدر، مراعية في اختيار المصدر الترتيب المعهود للكتب الستة وأحمد المعهود ثم الترتيب على الوفاة مالم يكن الحديث في المصدر الأدنى دالاً على المراد من البحث بأوضح لفظ فأثبتته منه.

٢- على أن الحديث الأصل إن كان فيه عدّة جمل متفرقة فإني اقتصر في إثباته وتخريجه والحكم عليه على موضع الشاهد من الحديث الذي هو المقصود من البحث في الأعم الأغلب، وحجتي في هذا عمل الأئمة كالمزي في تحفة الأشراف، وابن حجر في التلخيص وغيرهم، وإذا تعددت مواضع الحديث في المصدر الواحد فإني أذكرها دون اعتبار ترتيب ورودها.

٣- اجتهدت في مراعاة وضع علامات الترقيم داخل النص المنقول من المصدر.

صياغة التخريج:

١- خرّجت الحديث على المتابعات، جاعلة إسناده الإمام الذي نقلت من كتابه منطلقاً لترتيبها، مبتدئةً بالمتابعة التامة فالفاصرة.

٢- اكتفيت بتسمية الراوي موضع المتابعة، دون ذكر الوسطة بينه وبين المصنفين إلا لفائدة كبيان فروق مؤثرة في المتن اختلف فيها من دون الراوي موضع المتابعة، أو اختلاف في الإسناد.

٣- جعلت لكل متابعة علامة مستقلة، وهي النجمة (*)، فإذا انتهت كل متابعة ذكرت الوصف العام لرواية المتابعين (بمثله، بلفظه، بنحوه، بمعناه) ثم أذكر الفروق المتتية والإسنادية بين طرق هذه المتابعة - إن وجدت -.

٤- قدمت في التخريج أصحاب الكتب الستة وأحمد على ترتيبهم المعهود، ثم بعد ذلك حسب وفيات المصنفين.

٥- إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، وأخرج عنها لفائدة في الإسناد أو المتن، كمعرفة لفظ راو لم يذكرها لفظه، أو لاختلاف الرواة في لفظ الشاهد منه، ونحو ذلك.

٦- إذا كان الحديث في غيرهما خرجته من باقي كتب السنة مستوعبة لطرقه،

متجنبة النزول في التخريج إلا لفائدة في الإسناد أو المتن كدفع غرابية، أو تتبع لفظ راو، ونحو ذلك.

٧- إذا كان لبعض الأئمة المخرجين كلام على الحديث، فإني أؤخره إلى "الحكم على الحديث"؛ ليكون نقد الأئمة للحديث مجموعاً في موضع واحد، فنتم الفائدة به، ولا التزم الاستقصاء لأقوال الأئمة، وقد أحيل كل قول إلى قائله في الحاشية، وقد أسوق الأقوال ثم أجمع المصادر في الحاشية برقم واحد.

٨- اكتفي عند الإحالة على المصدر برقم الحديث إن كان المصدر مرقماً، أو بالجزء والصفحة إن كان غير مرقم، ولا أزيد على هذا من بيانات الإحالة إلا عند الحاجة إلى ذلك.

ثانياً: الترجمة للرواة:

١- إذا كان الراوي من رجال التقريب فإنني ذكرت خلاصة حاله اختصاراً -إن كان موافقاً للدراسة- فإن ظهر خلاف ذلك حررت ما ظهر لي من خلال أقوال أئمة الجرح والتعديل، ثم أثبت رأبي بالأدلة.

٢- فإن لم يكن من رجال التقريب فإنني أذكر من أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يظهر حاله.

٣- اعتديت ببيان الحكم على الراوي الذي عليه مدار الحديث فقط؛ إلا عند الحاجة إلى غير ذلك.

٤- ترجمت لرواة الإسناد إلا الصحابي فإني لا أترجم له إن كان الإسناد في غير الصحيحين، وأثبت اسم الراوي من كتاب التقريب ما لم يطل، وإن كان لفظ الاسم غريباً شككته بالحركات على ما ورد في التقريب أيضاً، وذكرت كنيته ولقبه ورتبته.

إن ذكر الراوي بالتدليس فإنني ذكرت رتبته غالباً كما عند ابن حجر.

ثالثاً: الحكم على الحديث:

١- بعد تخريج الحديث ذكرت الحكم عليه، إن لم يكن في الصحيحين بعد دراسة طرقة وأحوال رجاله، ثم أبين درجته وفق قواعد المحدثين، وقد أحكم على الحديث وإن كان في الصحيحين عند الحاجة لذلك إما لاختلاف في إسناده، أو في ألفاظ الحديث.

٢- ذكرت ما وقفت عليه من كلام للأئمة على الحديث غالباً.

٣- إن كان في الحديث اختلاف عيّنت المدار، ثم لخصت ما وقع من اختلاف عليه، وأنقل في أثناء ذكر الأوجه ما وقفت عليه من كلام للأئمة على ذلك الوجه

بعينه؛ من تصحيح، أو تضعيف، أو بيان تصحيح، أو غيرها من دواعي النقد، وبعد سوق الاختلاف أذكر ما ترجح عندي من الأوجه، مبيّنة سبب الترجيح عند الحاجة.

٤- نظرتُ في شواهد الحديث، وأثرها على الحديث موضع الدراسة، ودرستُ ما احتجتُ إليه.

رابعاً: منهج دراسة المختلف:

أدرس الأحاديث المختلفة في ضوء العناصر الآتية:

أ- ذكرتُ أوجه الاختلاف.

ب- ذكرتُ أقوال العلماء في إثبات الاختلاف.

ج- درستُ الاختلاف وبيّنتُ الراجح من الأقوال في دفعه.

خامساً: بيّنتُ في الحاشية كل ما يتطلبه البحث من عزو للآيات، أو تفسير للغريب، وتوثيق النقول والأقوال في البحث من مصادرها الأصلية؛ مالم يتعذر فأحيل إلى المتأخر.

٦- بيّنتُ معنى الكلمات الغريبة الواردة في متون الأحاديث، مع ضبط ما أشكل منها.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

فأما المقدمة فاشتملت على: مشكلة البحث، وأهدافه، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وحدود البحث، والدراسات السابقة، ومنهجي فيه، وخطة البحث. وأما التمهيد فاشتمل على: تعريف البسمة. لفظ البسمة. بعض فضائل البسمة وفوائدها. بعض الكتب المؤلفة في البسمة.

وأما المباحث فهو مبحثان:

المبحث الأول: مختلف ما روي في أن البسمة آية مستقلة.

المبحث الثاني: مختلف ما روي في الجهر والإسرار بالبسمة.

أما الخاتمة: فلخصت فيها نتائج البحث.

التمهيد: تعريف البسمة:

البسمة: اسم بني من الفعل، أراد أن يقال: بسمل إذا قال: بسم الله، وسبجل

إذا قال: سبحان الله، وهيلل إذا قال: لا إله إلا الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله^(١).

وقيل^(٢): بسمل الرجلُ: قال: بسم الله وهو من الأفعال المنحوتة، أي المركبة

من كلمتين، كحمّدل، وحوقل، وحسبل، وغيرها.

وقد عرفها البعض^(٣): بأن البسمة اسم لكلمة باسم الله، صيغ هذا الاسم على مادة مؤلفة من حروف الكلمتين باسم والله على طريقة تسمى النحت، وهو صَوَّغُ فَعَلٍ مُضِيٍّ عَلَى زِنَةِ فَعَلَلٍ مَوْلَفَةٌ مَادَّتُهُ مِنْ حُرُوفِ جَمَلَةٍ أَوْ حُرُوفِ مَرْكَبٍ إِضَافِيٍّ، مِمَّا يَنْطِقُ بِهِ النَّاسُ اخْتِصَارًا عَنْ ذِكْرِ الْجَمَلَةِ كُلِّهَا لِقَصْدِ التَّخْفِيفِ لِكَثْرَةِ دَوْرَانِ ذَلِكَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ.

لفظها:

نص البسمة المشروعة عند جميع القراء ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] (٤).

بعض من فضائل البسمة وفوائدها:

١. مشروعية البدء بالبسمة على كل أمر ديني ودنيوي وفي كل أحوال الإنسان من قيام، وقعود، وأكل، وقراءة قرآن، وغيره، عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه، قال رضي الله عنه: "يا غلام سم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك"^(٥).
٢. فضل البسمة وعظمتها فقد ابتدأ كتاب الله تعالى بالبسمة، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقتصر على البسمة في مراسلاته، كما في كتابه لهرقل عظيم الروم، فحينما نزل الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اللفظ الأول يتضمن الأمر بالبسمة، وفيه الإشارة إلى بدء الأمور ذات الشأن باسم الله تعالى وحده، والنبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بالبسمة في أول كل سورة، وفي ذلك إرشاد لنا أن نستفتح بالبسمة جميع شؤوننا، وكل أقوالنا وأفعالنا، لبركتها وفضلها.
٣. أن ذكر اسم الله عون للعبد على جميع أحواله، وسبب لحصول الخير، والبركة، والحصول على مطلوبه، والنجاة من مرهوبه، بإذن الله تعالى، والسلامة من الشيطان وهمزاته وشروبه، وإغاظته ودحره وطرده من أن يحول بين العبد وبين قراءته، ويوسوس له فيها، أو في وضوئه، أو أن يشاركه في أكله وشربه ودخوله وخروجه، وسائر أحواله^(٦).
٤. فيها إثبات لاسم "الله" الدال على كمال الألوهية والعبودية، التي توجب أن يكون المعبود وحده، المحمود وحده، المشكور وحده، المعظم المقدس، ذو الجلال والإكرام.
٥. وإثبات اسمي "الرحمن" و"الرحيم" وما تضمناه من الصفة والأثر^(٧)، قال الشيخ عبدالرحمن ابن ناصر السعدي^(٨) - رحمه الله -: «الرحمن، الرحيم» اسمان دالان على أنه تعالى ذو الرحمة الواسعة العظيمة، التي وسعت كل شيء، وعمت كل حي، وكتبها للمتقين المتبعين لأنبيائه ورسوله، فهو لاء لهم الرحمة المطلقة، ومن

عدهم، فله نصيب منها".

الجمع بين "الرحمن الرحيم" وهو أن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم فكان الأول للوصف والثاني للفعل فالأول دال أن الرحمة صفته والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝٤٣﴾ [الأحزاب: ٤٣] ﴿إِنَّهُ وَبِهِمَّرَوْفٌ رَّحِيمٌ ۝١١٧﴾ [التوبة: ١١٧] ولم يجيء قط رحمن بهم فعلم أن الرحمن هو الموصوف بالرحمة ورحيم هو الراحم برحمته وهذه نكتة لا تكاد تجدها في كتاب وإن تنفست عندها مرآة قلبك لم تتجل لك صورتها^(٩).

٦. فيه إظهار مخالفة المشركين الذين يفتتحون أمورهم بذكر الأصنام أو غيرها من المخلوقين الذين كانوا يعبدونهم.

٧. فيها الرد على القدرية الذين يقولون: إن العبد يخلق فعل نفسه، إذ لو كان كذلك لم احتاج العبد إلى طلب العون من الله تعالى.
الكتب المؤلفة في البسمة:

اعتنى علماء السلف والخلف بشأن البسمة، فأكثرُوا فيها التصانيف وألفوا في هذا الموضوع مؤلفات مفردة، وسأذكر بعض من هذه الكتب.

١. "المسألة في البسمة" لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)، وقد أشار إليه في صحيحه، فقال: "وأملت مسألة قدر جزأين في الاحتجاج في هذه المسألة أن "بسم الله الرحمن الرحيم" آية من كتاب الله في أوائل السور".

٢. "الإتصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) في فاتحة الكتاب من الاختلاف" لأبي عمرو بن يوسف بن عبد الله، المعروف بابن عبد البر النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ) وهو مطبوع بتحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، ونشرته أضواء السلف بالرياض بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣. "البسمة وأنها من الفاتحة" لأبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، ذكره الذهبي.

٤. "ذكر الجهر بالبسمة مختصراً" لأبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، وهو مطبوع، الطبعة: الأولى، عام ٢٠٠٤م.

٥. "شرح الاستعاذة والبسمة" لبدر الدين، الشيخ: حسن بن قاسم المرادي

(ت: ٥٧٤٩).

٦. "تفسير البسملة" لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت: ١٣٨٦ هـ)، وهو مطبوع بتحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، ونشرته: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: عام ١٤٣٤ هـ، وقدمه للشاملة: مؤسسة «عطاءات العلم»، جزاهم الله خيراً، وتاريخ النشر بالشاملة: ١٠ شوال ١٤٤٢هـ.

المبحث الأول: مختلف ما روي في أن البسملة آية مستقلة

الحديث المعارض:

الحديث الأول:

- قال مسلم ح ٥٠ - (٣٩٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، كِلَاهُمَا عَنْ غُنْدَرٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: "صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾" [الفاحة: ١].

تخريج الحديث:

- أخرجه أحمد (١٢٨١٠) و(١٣٨٩٢)، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة به، بنحوه، وقرن محمد بن جعفر في رواية أحمد (١٢٨١٠) و(١٣٨٩٢) بين شعبة وحجاج.

- وأخرجه البخاري (٧٤٣) عن حفص بن عمر، ومسلم ٥١ - (٣٩٩)، وأحمد (١٣٩٥٧) من طريق أبي داود الطيالسي، والنسائي (٩٠٧) من طريق عقبة بن خالد.

- وأحمد (١٢٨٤٥) و(١٣٩١٥)، وابن خزيمة (٤٩٥)، والدارقطني في السنن (١٢٠١) من طريق وكيع بن الجراح.

- وأحمد (١٣٨٩١) عن يحيى بن سعيد القطان.

- وأحمد (١٣٨٩٢) و(١٢٨١٠) عن حجاج بن محمد المصيصي.

- وأحمد (١٣٧٨٨٤)، من طريق الأعمش، سبعتهم: (حفص بن عمر، وأبو داود الطيالسي، وعقبة بن خالد، ووكيع، وحجاج، ويحيى بن سعيد، والأعمش) عن شعبة، عن قتادة، به بنحوه، إلا رواية حفص بن عمر، بنحو لفظ البخاري في صحيحه: كانوا يفتتحون الصلاة بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، ورواية حفص بن عمر دون ذكر (عثمان).

- وأخرجه مسلم ٥٢ - (٣٩٩)، وأحمد (١٣٣٣٧)، من طريق الأوزاعي.

- وأبو داود (٧٨٢)، وأحمد (١٢٨٨٧)، و(١٣٨٩٠) من طريق هشام -

الدستوائي -.

- والترمذي (٢٤٦)، والنسائي (٩٠٢)، وابن ماجه (٨١٣) من طريق أبي عوانة
اليشكري.

- والنسائي (٩٠٣)، وابن ماجه (١٨١٣)، وأحمد (١٢٠٨٤) من طريق أيوب -
السختياني-، والنسائي (٩٠٧)، وأحمد (١١٩٩) و(١٣١٢٥)، و(١٣٦٨٠) من
طريق سعيد بن أبي عروبة.

- وأحمد (١٢٧١٤) و(١٣١٠٣) و(١٤٠٥١)، من طريق حماد بن سلمة.
وأحمد (١٢٨١٠) من طريق الحجاج بن محمد، وأحمد (١٤٠٧٧) من طريق همام
بن يحيى.

- ثمانيتهم (الأوزاعي، وهشام، وأيوب السختياني، وأبو عوانة، وسعيد بن أبي
عروبة، وحماد بن سلمة، وحجاج بن محمد، وهمام بن يحيى) عن قتادة به، بنحوه،
إلا الأوزاعي جمع بين اللفظين، ورواية (هشام، وأبي عوانة، وأيوب، وهمام) بلفظ:
"كانوا يفتنون القراءة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، أما سعيد بن أبي عروبة
اختلف عليه في لفظ الحديث.

- وأخرجه مسلم (٣٩٩)، والدارقطني (١٢٠٧) من طريق إسحاق بن عبد الله بن
أبي طلحة.

- والنسائي (٩٠٦) من طريق منصور بن زاذان.

- وأحمد (١٢٧٠٠) و(١٢٩٧٤) من طريق سعيد بن يزيد أبي مسلمة.

- وأحمد (١٢٧١٤) و(١٣٧٨٤) و(١٤٠٥١) من طريق ثابت البناني.

- وأحمد (١٢٧١٤) و(١٤٠٥١)، ومالك في الموطأ (٣٠) من طريق حميد
الطويل، مقروناً مع (قتادة وثابت) في رواية أحمد، وأحمد (١٣٢٥٩) من طريق
أبي نعامة الحنفي.

- سنتهم: (إسحاق بن عبد الله، ومنصور بن زاذان، وسعيد بن يزيد، وثابت البناني،
وحميد الطويل، وأبو نعامة الحنفي) عن أنس بنحوه، إلا رواية إسحاق عند مسلم
أحالتها على رواية الأوزاعي، فقال: "إنه سمع أنس يذكر ذلك"، واللفظ عند
الدارقطني: "فكانوا يستفتحون بأمر القرآن فيما يجهر فيه"، والباقون بألفاظ مختلفة.

- وخالفهم (حميد الطويل) فرواه موقوفاً عن أنس، أخرجه أحمد (١٤٠٥١)، ومالك
في الموطأ (٣٠) عنه، عن أنس، بلفظ: "كانوا يستفتحون القراءة بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾" عند أحمد، ولفظ: "قمت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان،

فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتح الصلاة". في موطأ مالك.
الحكم على الحديث:

الحديث في الصحيحين بأسانيد مختلفة ومتون مختلفة، وقد اختلف على أنس - في الحديث إسناداً وممتاً.

- فرواه عنه سبعة وهم: (قتادة بن دعامة عند البخاري، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، ومنصور بن زاذان، وسعيد بن يزيد أبو مسلمة، وثابت البناني، وحميد الطويل، وأبو نعامة الحنفي).

أولاً: وأما طريق قتادة، عن أنس فرواه عنه: (شعبة بن الحجاج، والأوزاعي، وهشام الدستوائي، وأبو عوانة اليشكري، وسعيد بن أبي عروبة، وأيوب السختياني، وهمام بن يحيى)

- وأما شعبة، فقد اختلف عليه إسناداً وممتاً: فرؤي إسناداً على وجهين:
الوجه الأول: عن شعبة، عن قتادة، عن أنس.

- وهذا الوجه هو رواية الأكثر والأحفظ عنه، وهم: (حفص بن عمر عند البخاري، ومحمد بن جعفر غندر، وحجاج بن محمد، وعقبة بن خالد، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد، وأبو داود الطيالسي).

الوجه الثاني: عن شعبة، عن ثابت، عن أنس.

- يرويه عنه بهذا الوجه: الأعمش - سليمان بن مهران -.

- وهذا الوجه ضعيف فيه الأحوص بن جواب " صدوق ربما وهم ^(١٠) "، وفيه أيضاً عمار ابن رزيق، أبو الأحوص الكوفي، قال ابن حجر: "لابأس به ^(١١) " وقد ضعف هذا الطريق الأئمة، منهم: (الترمذي، والبخاري، وأبو حاتم، وابن عبد البر، وابن رجب، وابن حجر).

- قال ابن أبي حاتم ^(١٢): "وسألت أبي عن حديث رواه أبو الجواب، عن عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس؛ قال: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، فلم يجهروا به، فقال أبي: هذا خطأ؛ أخطأ فيه الأعمش؛ إنما هو: شعبة، عن قتادة، عن أنس.

وقلت لأبي: حدثنا أحمد بن يونس الضبي، عن بعض أصحابه؛ أن شعبة كان عند الأعمش، فقال له الأعمش: يا بصري! أي شيء عندكم مما تغربون به علينا؟ فقال شعبة: حدثنا قتادة، عن أنس: أنه صلى خلف أبي بكر وعمر. فقال: يا بصري! أكلني على غير قتادة، فقال: حدثنا ثابت، عن أنس؟

قال أبي: ليس هذا بشيء، لم يحك صاحبك عن أحد معروف ثقة يحكي عن شعبة هذا الكلام، والحديث^(١٣) عن شعبة معروف عن قتادة، عن أنس".
وقال الترمذي في العلل :

٩٧ - حدثنا عبد الله بن أبي زياد، حدثنا أبو الجواب الأحوص بن جواب، عن عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، فَكَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١٤) .
- قال أبو عيسى: "هذا وهم، والأصح شعبة، عن قتادة، عن أنس^(١٤)".

- وأعله بالتفرد، قال البزار بعد رواية الأعمش^(١٥) : "ولا نعلم روى الأعمش، عن شعبة غير هذا الحديث، ولا نعلم حدث به عن الأعمش إلا عمار بن رزيق".
- وبنحو هذا ابن عبد البر^(١٦) ، وابن رجب .

واختلف على شعبة بن الحجاج في لفظ الحديث.

اللفظ الأول وهو رواية الأكثر: "صليت مع رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم" اللفظ عند مسلم ٥٠- (٣٩٩).

- وهم: (محمد بن جعفر-غندر-، وأبو داود الطيالسي، وعقبة بن خالد، ووكيع بن الجراح).

واللفظ الثاني: "كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر يفتتحون الصلاة بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١٦)". اللفظ للبخاري.

- وهم: (حفص بن عمر، ويحيى بن سعيد القطان: عند أحمد (١٣٨٩١) بنحو هذا اللفظ (إلا أنه شك في عثمان).

واللفظ الثالث: "بأي شيء كان رسول الله ﷺ يستفتح القراءة؟ فقال: إنك لتسألني عن شيء ما سألتني عنه أحد".

- وهي رواية: (حجاج بن محمد المصيصي)، وسيأتي أن هناك من رجح رواية البخاري، وقال: هي المحفوظة عن قتادة.

- ورواه الأوزاعي، عن قتادة، به وجمع بين اللفظين فقال: "صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١٧)، لا يذكرون "بسم الله الرحمن الرحيم" في أول القراءة ولا في آخرها"، وهذا لفظ مسلم، وأحمد نحوه.

- ورواه عن الأوزاعي بهذا اللفظ:

- الوليد بن مسلم القرشي، مولا هم أبو العباس الدمشقي "ثقة لكنه كثير التدليس

والتسوية^(١٨)، وقد صرح بسماعه من الأوزاعي، وصرح بأن الأوزاعي ما سمعه من قتادة، وإنما كتب إليه، وفتادة سمعه من أنس - كما في رواية مسلم ٥٢ - (٣٩٩).

- ونُقل عن مروان بن محمد قال^(١٩): "إذا كتبت حديث الأوزاعي عن الوليد بن مسلم، فما تبالي من فاتك"، وقال أيضاً في موضع آخر: "كان الوليد بن مسلم عالماً بحديث الأوزاعي".

- وأبو المغيرة - يعني - عبد القدوس بن الحجاج الحمصي ثقة".
ومن الرواة عن قتادة، هشام الدستوائي بلفظ: "أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان" كانوا يفتتحون القراءة بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، اللفظ لأبي داود، وبنحوه عند أحمد.

ويرويه عن هشام بهذا اللفظ:

- مسلم بن إبراهيم الشحام.

- يحيى بن سعيد القطان.

وأبو عوانة اليشكري، رواه عن قتادة به بلفظ: "كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين". لفظ الترمذي، وعند ابن ماجه بنحوه، إلا أنه دون ذكر (عثمان).

ورواه عن أبي عوانة:

- قنينة بن سعيد، أبو رجاء الثقفي "ثقة ثبت".

- وجبارة بن المغلس قال ابن حجر: "ضعيف".

وممن رواه عن قتادة: سعيد بن أبي عروبة، واختلف عليه في لفظ الحديث.

فرواه عنه بلفظ: "أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعثمان، كانوا يفتتحون القراءة بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾" عند أحمد (١١٩٩١):

- إسماعيل بن إبراهيم ابن عليّة.

- معاذ بن معاذ بن نصر أبو المثني العنبري.

- محمد بن جعفر (غندر).

- ورواه عنه بلفظ: "صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم أسمع أحداً منهم يجهر بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾".

- عتبة بن خالد "صدوق صاحب حديث".

- ويرويه عن قتادة، أيوب السختياني، بلفظ: "كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر،

وعمر، يفتتحون القراءة بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢﴾ " لفظ ابن ماجه، وعند أحمد بنحوه.

- ورواه عن أيوب السخيتاني:

- سفيان بن عيينة.

- ويرويه عن قتادة -أيضاً-: همام بن يحيى بلفظ: إن رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يستفتحون القراءة بعد التكبير بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢﴾ في الصلاة، قال عفان: يعني: في الصلاة بعد التكبير.

- ويرويه عن همام مقرونين:

- بهز بن أسد، أبو الأسود البصري "ثقة ثبت".

- عفان بن مسلم البصري.

ومما تقدم تبين أن الرواة عن قتادة، به وهم: (الأوزاعي، وهشام الدستوائي، وأبو عوانة الليشكري، وأيوب السخيتاني، وهمام بن يحيى) روه بلفظ: " أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان ﷺ، كانوا يفتتحون القراءة بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢﴾"، واللفظ لـ هشام عند: أبي داود (٧٨٢)، وباقي الرواة بنحوه، إلا الأوزاعي ذكر اللفظين في روايته، قال: "صليت خلف الرسول ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٢﴾، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم أول القراءة ولا في آخرها"، وهذا لفظ مسلم ٥٢٠ (٣٩٩)، وأحمد (١٣٣٣٧) بنحوه.

أما (شعبة بن حجاج، وسعيد بن أبي عروبة) اختلف عليهم في لفظ الحديث، كما تقدم وجاءت من طرق صحيحة.

ثانياً: يرويه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس - عند مسلم (٣٩٩)، لفظ مسلم قال: " أنه سمع أنس يذكر ذلك".

- قاله عقب حديث الأوزاعي: وعن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك، أنه حدثه، قال: "صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون

بـ الحمد لله رب العالمين، لا يذكرون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿١﴾ [الفاتحة: ١]

في أول قراءة ولا في آخرها".

- واللفظ عند الدارقطني (١٢٠٧) من طريق هشام بن عمار، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن إسحاق بن عبد الله، عن أنس قال: "كنا نصلي خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بأمر القرآن فيما يجهر فيه".

- وقال ابن رجب بعد ذكره لرواية مسلم^(٢١): "فهذه الرواية صحيحة، متصلة الإسناد بالسماع المتصل عن قتادة، وإسحاق عن أنس".
ثالثاً: يرويه منصور بن زاذان، عن أنس، بلفظ: "صلى بنا رسول الله ﷺ فلم يسمعنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى بنا أبو بكر، وعمر فلم نسمعها منهما".

- ومنصور عن أنس مرسل فيما قيل.
- قال العلاءي^(٢٢): "ووجدت بخط الحافظ الضياء: قيل: لم يسمع من أنس بن مالك شيئاً".

- وقال ابن حجر: روى عن أنس، يقال: مرسل.
رابعاً: ويرويه: حميد الطويل، عن أنس، واختلف عليه في الإسناد رفعاً ووقفاً: وهو ثقة مدلس".^(٢٢)

- وقال ابن حجر^(٢٢): "حميد الطويل صاحب أنس مشهور، كثير التدليس عنه، حتى قيل: إن معظم حديثه بواسطة ثابت وقاتدة، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره، وقد وقع تصريحه عن أنس بالسماع والتحديث في أحاديث كثيرة في البخاري وغيره".
فرواه عنه مرفوعاً:

- حماد بن سلمة عند: أحمد (١٢٧١٤).
- ويرويه عن حماد بن سلمة في هذا الإسناد: أبو كامل: مظفر بن مدرك قال ابن حجر: "ثقة، متقن، كان لا يحدث إلا عن ثقة"، وقرن حماد في هذه الرواية بين (قتادة، وثابت، وحميد)، ولم يصرح حميد بالسماع في الإسناد، وقد صرح حميد الطويل في الرواية الموقوفة بسماعه من أنس في الرواية التي خرجها المزني في السنن المأثورة للشافعي ح (٤٠)^(٢٣).
ورواه موقوفاً:

- عفان، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، وثابت، وحميد مقرونين، عن أنس.
قال عفان في آخره: إلا أن حميداً لم يذكر النبي ﷺ.
- رواه مالك، عن حميد، به موقوفاً عند مالك في الموطأ (٣٠).
- قال ابن رجب^(٢٤): "وقد رفعه عن مالك: الوليد بن مسلم، وأبو قرة الزبيدي، وإسماعيل بن موسى السدي، وابن وهب - من رواية ابن أخيه عنه.
- والصحيح عن مالك: ليس فيه ذكر النبي ﷺ، وكذا الصحيح عن حميد.
قال أحمد: حميد لم يرفعه.

- وذكر الدارقطني جماعة روه عن حميد ورفعوه، منهم: معمر وابن عيينة، والثقفي، وأبو بكر بن عياش، ومروان بن معاوية وغيرهم.
- ثم قال: والمحفوظ: أن حميداً رواه عن أنس، وشك في رفعه، وأخذه عن قتادة، عن أنس مرفوعاً".

- وأيضاً اختلف عليه في لفظ الحديث:

- فرواه عفان، وأبو كامل، عن حماد، عن حميد، عن أنس بلفظ: "أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان كانوا يستفتحون القراءة بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾".

- وقرن حماد بين (قتادة، وثابت، وحميد) عند أحمد (١٢٧١٤) و(١٤٠٥١).

- ورواه مالك في الموطأ بلفظ: "عن أنس أنه قال: "قمت وراء أبي بكر، وعمر، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتح الصلاة".

- قال البيهقي بعد الرواية التي جاءت من طريق ابن بكير، عن مالك، عن حميد الطويل، به أنه قال: "قمت وراء أبي بكر، وعمر بن الخطاب، وعثمان، فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتح الصلاة".

- قال: "كذا رواه مالك، وخالفه أصحاب حميد في لفظه"، ثم ذكر رواية معاذ بن معاذ، عن حميد، به، قال: "كنت صليت خلف أبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يفتتحون قراءتهم بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفتحة: ٢]" وقال بعدها: "هكذا رواية الجماعة، عن حميد، وذكر بعضهم رسول الله ﷺ غير أنهم ذكروا بلفظ الافتتاح بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قال حرمله: قال الشافعي: وفي رواية مالك، عن حميد، خالفه سفيان بن عيينة، والفراري، والثقفي، وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد، ثم رجح روايتهم برواية أيوب، عن قتادة، عن أنس...".

خامساً: ويرويه: ثابت البناني، عن أنس.

- واختلف عليه في لفظ الحديث:

- فرواه عنه:

- حماد بن سلمة، وقرن حماد في الإسناد بين (قتادة، وثابت، وحميد) عند أحمد (١٢٧١٤) بلفظ: "أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يستفتحون القراءة بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾".

- وذكر ابن رجب في شرح علل الترمذي قال^(٢٦): قال أحمد: "هذا من قبل حماد،

كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسنادًا واحدًا وهم يختلفون".
 - شعبة بن الحجاج، عن ثابت، بلفظ: "صليت مع رسول الله ﷺ، ومع أبي بكر،
 ومع عمر، فلم يجهروا بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾" عند أحمد (١٣٧٨٤)، وتقدم
 الكلام في هذا الإسناد وتضعيف الأئمة للحديث.

سادسًا: ويرويه: سعيد بن يزيد أبو مسلمة، عن أنس، بلفظ: "أكان رسول الله ﷺ
 يستفتح القراءة بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، أو "بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ﴾" فقال: "إنك لتسألني عن شيء ما سألتني عنه أحد".
 - قال الدارقطني^(٢٧) " هذا إسناد صحيح".

- ويرويه عن سعيد بن يزيد:

- غسان بن مضر الأزدي وهو ثقة".

- وإسماعيل بن إبراهيم ابن عليّة.

سابعًا: ويرويه: أبو نعامة الحنفي، عن أنس، بلفظ: "كان رسول الله ﷺ، وأبو
 بكر، وعمر، لا يقرءون -يعني: لا يجهرون-.

- ويرويه عن أبي نعامة:

- خالد الحذاء.

- قال البيهقي^(٢٨) : "ورواه الحسين بن حفص، عن سفيان وقال: (لا يجهرون)، ولم
 يقل: (لا يقرءون)، وأبو نعامة قيس بن عباية لم يحتج به الشيخان، والله أعلم".

- وقد تكلم الأئمة عن هذه الروايات واختلاف ألفاظها:

- فقال الدارقطني بعد سرده للرواية التي جاءت من طريق محمد بن جعفر، عن
 شعبة، عن قتادة به بلفظ: "صليت مع النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم
 أسمع أحدا منهم يقرأ بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾"^(٢٩).

- وكذلك رواه معاذ بن معاذ، وحجاج بن محمد، ومحمد بن بكر، وبشر بن عمر،
 وقراد أبو نوح، وآدم بن أبي إياس، وعبيد الله بن موسى، وأبو النضر، وخالد بن
 يزيد المرزقي عن شعبة، مثل قول غندر، وعلي بن الجعد سواء^(٣٠)، ورواه وكيع،
 وأسود بن عامر، عن شعبة بلفظ آخر^(٣١).

- وقال -أيضًا-^(٣٢) : "ورواه يزيد بن هارون، ويحيى بن سعيد القطان، والحسن بن
 موسى الأشيب، ويحيى بن السكن، وأبو عمر الحوضي، وعمرو بن مرزوق
 وغيرهم، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس بغير هذا اللفظ الذي تقدم، فقال: "إن
 رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ

رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾"، وكذلك روي عن الأعمش، عن شعبة، عن قتادة، وثابت عن أنس. وكذلك رواه عامة أصحاب قتادة، عن قتادة منهم: هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وأبان بن يزيد العطار، وحماد بن سلمة، وحميد الطويل، وأيوب السخيتاني، والأوزاعي، وسعيد بن بشر وغيرهم، وكذلك رواه معمر، وهمام واختلف عنهما في لفظه، وهو المحفوظ عن قتادة، وغيره عن أنس. انتهى. وبنحوه قال البيهقي (٣٣).

- وقال ابن الصلاح (٣٤): "ومثال العلة في المتن، ما انفرد "مسلم" بإخراجه في حديث "أنس" من اللفظ المصرح بنفي قراءة "بسم الله الرحمن الرحيم"، فعلى قوم رواية اللفظ المذكور، لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: "فكانوا يستفتحون القراءة بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾﴾" من غير تعرض لذكر البسمة، وهو الذي اتفق "البخاري ومسلم" على إخراجه في الصحيح، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور، رواه بالمعنى الذي وقع له؛ ففهم من قوله: "كانوا يستفتحون بالحمد لله" أنهم كانوا لا يبسمون، فرواه على ما فهم، وأخطأ؛ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر التسمية، وانضم إلى ذلك أمور منها: أنه ثبت عن: "أنس" أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية، فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ والله أعلم".

- وتعقب ابن رجب ما سبق فقال (٣٥): "وقد اعترض طائفة من العلماء على هذا، بأن حديث أنس اختلفت ألفاظه، والمحفوظ من ذلك رواية من قال: كان يفتح الصلاة - أو القراءة - بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفاتحة: ٢]، كما هي الرواية التي أخرجها البخاري، وهذه الرواية تحتل أن المراد: افتتاح القراءة بقراءة سورة الفاتحة دون غيرها من السور.

- وزعم الدارقطني: أن عامة أصحاب قتادة رووه عنه كذلك، منهم: أيوب وحميد، وأنه المحفوظ عن قتادة وغيره، عن أنس.

- وكذلك رواه جماعة عن شعبة كما أخرجها البخاري، عن أبي عمر الحوضي، عنه، كذا رواه يحيى القطان ويزيد بن هارون، عن شعبة.

- وكذلك ذكر الشافعي: أن أصحاب حميد خالفوا مالكا في لفظ حديثه الذي أخرجها في الموطأ، وقالوا: كانوا يفتتحون قراءتهم بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفاتحة: ٢] وذكر منهم سبعة أو ثمانية، منهم: ابن عيينة والفراري والنقفي.

- والجواب عن ذلك: أن ما ذكره من اختلاف ألفاظ الرواية يدل على أنهم كانوا

يروون الحديث بالمعنى، ولا يراعون اللفظ، فإذا كان أحد الألفاظ محتتملاً، والآخر صريحاً لا احتمال فيه، علم أنهم أرادوا باللفظ المحتتمل هو ما دل عليها اللفظ الصريح الذي لا احتمال فيه، وأن معناهما عندهم واحد، وإلا لكان الرواة قد رروا الحديث الواحد بألفاظ مختلفة متناقضة، ولا يظن ذلك بهم مع علمهم وفقههم وعدالتهم وورعهم.

- لاسيما وبعضهم قد زاد في الحديث زيادة تنفي كل احتمال وشك، وهي عدم ذكر قراءة البسملة في القراءة، وهذه زيادة من ثقات عدول حفاظ، تقضي على كل لفظ محتتمل، فكيف لا تقبل؟ لا سيما وممن زاد هذه الزيادة الأوزاعي فقيه أهل الشام وإمامهم وعالمهم، مع ما اشتهر من بلاغته وفصاحته وبلوغه الذروة العليا من ذلك. والذي روى نفي قراءة البسملة من أصحاب حميد هو مالك، ومالك مالك في فقهه وعلمه وورعه وتحريه في الرواية، فكيف ترد روايته المصرحة بهذا المعنى برواية شيوخ ليسوا فقهاء لحديث حميد بلفظ محتتمل؟

- فالواجب في هذا ونحوه: أن تجعل الرواية الصريحة مفسرة للرواية المحتتملة؛ فإن هذا من باب عرض المتشابه على المحكم، فأما رد الروايات الصريحة للرواية المحتتملة فغير جائز، كما لا يجوز رد المحكم للمتشابه...". انتهى.

- وقال ابن حجر^(٣٦): "وقد اختلف الرواة عن شعبة في لفظ الحديث، فرواه جماعة من أصحابه عنه بلفظ: "كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾"، ورواه آخرون عنه بلفظ: "فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾"، كذا أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر، وأخرجه الخطيب من رواية أبي عمر الدوري شيخ البخاري فيه، وأخرجه بن خزيمة من رواية محمد بن جعفر باللفظين، وهؤلاء من أثبت أصحاب شعبة، ولا يقال: هذا اضطراب من شعبة؛ لأننا نقول قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين، فأخرجه البخاري في جزء القراءة، والنسائي، وابن ماجه من طريق أيوب، وهؤلاء: الترمذي من طريق أبي عوانة، والبخاري في جزء القراءة، وأبو داود من طريق هشام الدستوائي، والبخاري فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة، والبخاري فيه والسراج من طريق همام، كلهم عن قتادة باللفظ الأول، وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعي، عن قتادة، بلفظ: "لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم"، وقد قرح بعضهم في صحته بكون الأوزاعي رواه عن قتادة مكاتبة وفيه نظر، فإن الأوزاعي لم ينفرد به؛ فقد رواه أبو يعلى عن أحمد الدورقي، والسراج

عن يعقوب الدورقي، وعبد الله بن أحمد بن عبد الله السلمي ثلاثتهم عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، بلفظ: "فلم يكونوا يفتحون القراءة بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾".

قال شعبة: قلت لقتادة: سمعته من أنس؟ قال: نحن سأله، لكن هذا النفي محمول على ما قدمناه: أن المراد أنه لم يسمع منهم البسمة، فيحتمل أن يكونوا يقرؤونها سرًا، ويؤيده رواية من رواه عنه بلفظ: "فلم يكونوا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾"، كذا رواه سعيد بن أبي عروبة عند النسائي، وابن حبان، وهما عند الدارقطني، وشيبان عند الطحاوي، وابن حبان وشعبة أيضًا من طريق وكيع عنه، عند أحمد أربعهم عن قتادة، ولا يقال: هذا اضطراب من قتادة؛ لأننا نقول قد رواه جماعة من أصحاب أنس عنه كذلك، فرواه البخاري في جزء القراءة، والسراج وأبو عوانة في صحيحه من طريق إسحاق بن أبي طلحة، والسراج من طريق ثابت البناني، والبخاري فيه من طريق مالك بن دينار، كلهم عن أنس باللفظ الأول، ورواه الطبراني في الأوسط من طريق إسحاق أيضًا، وابن خزيمة من طريق ثابت أيضًا، والنسائي من طريق منصور بن زاذان، وابن حبان من طريق أبي قلابة، والطبراني من طريق أبي نعامة، كلهم عن أنس باللفظ النافي للجهر.

وخلاصة ما تقدم: أن الاختلاف في الألفاظ هو من باب الرواية بالمعنى، وقد يكون من أنس رضي الله عنه، ويحتمل أنه من الرواة عنه، والله أعلم.

الحديث الثاني:

قال مسلم ح ٣٨ - (٣٩٥): وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خَدَاجٌ» «ثَلَاثًا غَيْرُ تَمَامٍ. فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: «أَقْرَأُ بِهَا فِي نَفْسِكَ»؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: فَسَمِتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ، وَعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ١، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَمَدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ٢، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَتَيْتَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ٣ [الفاتحة: ٤]، قَالَ: مَجَدَّنِي عَبْدِي - وَقَالَ مَرَّةً فَوَضَّ إِلَيَّ عَبْدِي - فَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ٤ [الفاتحة: ٥] قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ٥ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ٦ [الفاتحة: ٦-٧]، قَالَ:

هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ"، قَالَ: سَفِيَانُ، حَدَّثَنِي بِهِ الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَرِيضٌ فِي بَيْتِهِ. فَسَأَلْتُهُ أَنَا عَنْهُ.

○ تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي (٧٩٥٩) عن إسحاق بن إبراهيم، عن سفيان، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، به، بنحوه.
- وأخرجه البخاري في جزء القراءة (٤٢) من طريق علي، وأحمد (٧٢٩١)، والحميدي في مسنده (١٠٠٣)، ومن طريقه -البيهقي في السنن الكبرى (٢٣٦٥)-، وفي معرفة السنن والآثار (٣٠٢٢) من طريق الشافعي، أربعتهم: (علي، وأحمد، والحميدي، والشافعي) عن سفيان، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، به، بنحوه.
- وأخرجه الترمذي (٢٩٥٣)، والحميدي في مسنده (١٠٠٤)، ومن طريقه -أبو عوانة في مستخرجه (١٦٨٠) -، وابن حبان (١٧٩٥) من طريق عبد العزيز بن محمد.

- وابن ماجه (٣٧٨٤)، والحميدي في مسنده (١٠٠٤)، ومن طريقه -: أبو عوانة في مستخرجه (١٦٨٠) -، من طريق عبد العزيز بن أبي حازم.
- وأحمد (٩٨٩٨) و(١٠١٩٨)، وابن خزيمة (٤٩٠)، ومن طريقه -: ابن حبان (١٧٩٤) -، وأبو عوانة في مستخرجه (١٦٧٦) و(١٦٧٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠٩٠)، وفي شرح معاني الآثار (١٢٨٦)، وابن حبان (١٧٨٩) و(١٧٩٤)، والبيهقي في جزء القراءة (٦٠) و(٦١) و(١٩٥) من طريق شعبة.
- والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠٩١)، وفي شرح معاني الآثار (١٢٨٧) من طريق أبي غسان.

- والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (١١-١٢)، والبيهقي في جزء القراءة (٦٨) من طريق روح بن القاسم.
- وابن حبان (٧٧٦) من طريق الحسن بن الحرّ.
- وابن حبان (١٧٨٨) من طريق سعد بن سعيد.
- والدارقطني في السنن (١١٨٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٦٨) و(٢٣٦٩)، وفي جزء القراءة (٧٥)، من طريق ابن سمعان.
- والدارقطني في السنن (١٨٩)، والبيهقي في جزء القراءة (٦٧) من طريق إبراهيم بن طهمان.
- والبيهقي في جزء القراءة (٥٩) من طريق ورقاء بن عمر اليشكري.

- عشرتهم: (عبد العزيز بن أبي حازم، وعبد العزيز بن محمد، وشعبة، وأبو غسان، والحسن بن الحر، وسعد بن سعيد، وروح بن القاسم، وابن سمعان، وإبراهيم بن طهمان، وورقاء بن عمر) عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، به بنحوه. مختصراً ومطولاً، ورواه وهب بن جرير، عن شعبة عند ابن خزيمة (٤٩٠)، بلفظ: "لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفتحة الكتاب".

- واختلف على العلاء بن عبد الرحمن، فروي عنه، عن السائب عن أبي هريرة. - وأخرجه مالك في موطنه - رواية الليثي - (٣٩)، ومن طريقه - مسلم ٣٩ - (٣٩٥)، وأبو داود (٨٢١)، والنسائي (٩٠٩)، وأحمد (٩٩٣٢)، والنسائي وفي الكبرى (٩٨٣) و(٧٩٥٨) و(١٠٩١٥)، وابن خزيمة (٥٠٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٦٧٣) و(١٦٧٤) و(٣٩٠١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠٨٩) و(٥٤١١)، وفي شرح معاني الآثار (١٢٨٥)، وابن حبان (١٧٨٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٦٦) و(٢٩٢٧)، وفي معرفة السنن والآثار (٣٠٢٣). - ومسلم ٤٠ - (٣٩٥)، وابن ماجه (٨٣٨)، وأحمد (٧٤٠٦) و(٧٨٣٦) و(١٠٣١٩) وابن خزيمة (٤٨٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٦٧٥) من طريق ابن جريح. - والبخاري في جزء القراءة (٤٦) و(٤٧)، والبيهقي في جزء القراءة (٥٧) و(٥٨) من طريق محمد بن إسحاق بن يسار.

- والبيهقي في السنن الكبرى (٢٩٢٧) من طريق الوليد بن كثير. - أربعتهم: (مالك بن أنس، وابن جريح، ومحمد بن إسحاق، والوليد بن كثير) عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي السائب، عن أبي هريرة - به بنحوه مختصراً، ومطولاً.

- ووجه آخر عن العلاء بن عبد الرحمن بن العلاء، عن أبيه، وأبي السائب، عن أبي هريرة.

- وأخرجه مسلم ٤١ - (٣٩٥)، والترمذي (٢٩٥٣)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٦٧٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٦٧) و(٣٩٥٢) من طريق أبي أويس، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، وأبي السائب، به بنحوه مطولاً ومختصراً.

○ الحكم على الحديث:

- الحديث أخرجه مسلم في الصحيح، واختلف في الإسناد على العلاء بن عبد الرحمن على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

- ممن روى عنه هذا الطريق جمع منهم: (سفيان بن عيينة، وعبد العزيز بن محمد

الدراوردي، وعبد العزيز بن أبي حازم، شعبة ابن الحاج، والحسن بن الحر، وسعد بن سعيد، وروح بن القاسم، وإبراهيم بن طهمان).

والوجه الثاني: عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي السائب، عن أبي هريرة.

- ممن روى عنه هذا الوجه: (عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق بن يسار، والوليد بن كثير).

الوجه الثالث: عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، وأبي السائب، عن أبي هريرة - ممن روى عنه: (أبو أويس - عبد الله بن عبد الله بن أويس -)

- وهذا الاختلاف في الإسناد ليس بضار والحديث صح من جميع الأوجه، ويدل على هذا صنيع الإمام مسلم، والإمام البخاري في جزء القراءة.

- قال الترمذي: "وسألتُ أبا زرعة عن هذا الحديث، فقال: كلا الحديثين صحيح، واحتجَّ بحديث ابن أبي أويس، عن أبيه، عن العلاء".

- وهذا يوضح صنيع الإمام الترمذي في السنن^(٣٩) فقد ذكر جميع هذه الأوجه ولم يرجح، مما يدل على أن كلها صواب عنده.

- وصنيع الإمام الدارقطني كذلك؛ فإنه ذكر جميع الأوجه ولم يرجح^(٤٠).

- وذكر البيهقي في السنن^(٤١) بعد ذكره لطرق الحديث قوله: "...كأنه سمعه منهما جميعاً، والذي يدل عليه: رواية أبي أويس، عن العلاء عنهما، عن أبي هريرة".

- وذكر ابن عبد البر في الإنصاف^(٤٢) هذا الاختلاف ثم قال: "فمن أهل العلم بالحديث من جعل هذا اضطراباً يوجب التوقف عن العمل بالحديث: حديث العلاء هذا، ومنهم من قال: ليس هذا باضطراب؛ لأن العلاء قد روى هذا الحديث، عن أبيه، وأبي السائب جميعاً عن أبي هريرة..."، وذكر الزيلعي نحو كلام البيهقي وابن عبد البر^(٤٣).

واختلف في ألفاظ الحديث:

- فرواه عن العلاء بن عبد الرحمن: (سفيان بن عيينة، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعبد العزيز بن أبي حازم، وأبو غسان الحسن بن الحر، وغيرهم) بلفظ الباب: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج) ثلاثاً غير تمام.

- وهي رواية الأكثر عن شعبة ومنهم: (محمد بن جعفر، ووكيع بن الجراح، والنضر بن شميل، وروح بن عبادة، وسعيد بن عامر)، وخالف (وهب بن جرير بن حازم الأزدي "ثقة"^(٤٤) عند ابن خزيمة (٤٩٠)، ومحمد بن كثير العبدي "ثقة لم يصب من ضعفه"^(٤٥)، ورووه بلفظ: "لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب".

وقال ابن حبان^(٤٦) : "لم يقل في خبر العلاء هذا: "لا تجزئ صلاة" إلا شعبة، ولا عنه إلا وهب بن جرير، ومحمد بن كثير".
- والذي يظهر في الرواية عن شعبة: أن الرواية التي وافقت الجماعة هي الأولى؛ لأنها هي رواية الأحفظ، ويكفي أن منهم: (محمد بن جعفر غندر).
قال عبد الله بن المبارك^(٤٧) : "إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم".

الحديث الثالث:

- قال أحمد ح (١٦٧٨٧): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ إِيَّاسِ الْجَرِيرِيُّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَايَةَ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعَنِي أَبِي، وَأَنَا أَقُولُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفتحة: ١]، فَقَالَ: أَيُّ بُنِيِّ، أَيَّاكَ - قَالَ: وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ حَدَّثًا فِي الْإِسْلَامِ مِنْهُ - "فَأِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَعَ عُثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا، فَلَا تَقُلْهَا، إِذَا أَنْتَ قَرَأْتَ فَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ".

○ تخريج الحديث:

- أخرجه الترمذي (٢٤٤) عن أحمد بن منيع، وابن أبي شيبة (٤١٢٨)، ومن طريقه - ابن ماجه (٨١٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٩٦)، كلاهما: (أحمد، وابن أبي شيبة) عن إسماعيل ابن عليّة، عن سعيد بن إياس الجريري، عن قيس بن عباية، عن يزيد - ابن عبد الله بن مغفل، به، بنحوه.
- وأخرجه أحمد (٢٠٥٥٩)، والبخاري في جزء القراءة (٩٢) من طريق وهيب بن خالد الكرابيسي.

- وعبد الرزاق في مصنفه (٢٦٠٠) عن معمر بن راشد.
- والبخاري في جزء القراءة (٨٣) من طريق يزيد بن هارون.
- والمنذري في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١٣٥٠) من طريق بشر بن عمر.

- أربعتهم: (وهيب، ومعمر، ويزيد بن هارون، وبشر) عن الجريري، عن قيس بن عباية، بنحوه، إلا أن رواية معمر عند عبد الرزاق لم يسم قيساً، بل قال: أخبرني من سمع ابن عبد الله بن مغفل.
- أربعتهم: (إسماعيل ابن عليّة، وهيب، ويزيد بن هارون، وبشر) عن سعيد بن إياس الجريري، عن قيس بن عباية، عن ابن عبد الله بن مغفل، به، بنحوه.

- وأخرجه النسائي (٩٠٨)، وأحمد (٢٠٥٤٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٤٢٠) من طرق عن عثمان بن غياث الراسبي، عن قيس بن عباية، به، بنحوه، دون ذكر عثمان.

- والدولابي في الكنى والأسماء (١٦٦٤) من طريق راشد أبي محمد الحماني، عن قيس بن عباية، عن ابن عبد الله بن مغفل، به، بنحوه، إلا أنه لم يذكر عثمان.

○ دراسة الإسناد:

- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، مولا هم أبو بشر البصري، المعروف بابن عليّة "ثقة حافظ" تقريب التهذيب (١٠٥-٤١٦).

- سعيد بن إياس الجريري بضم الجيم، أبو مسعود البصري "ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين" تقريب التهذيب (٢٣٣-٢٢٧٣).

- قيس بن عباية بفتح أوله وتخفيف الموحدة ثم تحتانية [أبو نعامة النخعي] "ثقة". تقريب التهذيب (٤٥٧-٥٥٨٣).

- يزيد بن عبد الله بن مغفل المُرَنيّ روى عن أبيه، وعنه أبو سُفيان طريف السعديّ، وأبو نعامة الحنفي... (٤٨)

- وقال ابن عبد البر في التمهيد: "غير معروف بحمل العلم مجهول لم يرو عنه أحد غير أبي نعامة بن قيس بن عباية". (٤٩)

- وقال ابن خزيمة والخطيب عنه: "مجهول". (٥٠)

- وذكر الزيلعي في نصب الراية: "أنه روى عنه ثلاثة". (٥١)

- وذكر ابن رجب: "بأنه قد روى عنه اثنان، فخرج بذلك عن الجهالة عند كثير من أهل الحديث". (٥٢)

- ولخص حاله ابن حجر: "صدوق" تقريب التهذيب (١٠٧٨-٧٧٩٣). (٥٣)

○ الحكم على الحديث:

- الحديث مداره على أبي نعامة، عن ابن عبد الله بن مغفل، عن أبيه، وقد اختلف على أبي نعامة ذكره الدارقطني (٥٤) وقال في آخره "وروى هذا الحديث الجريري،

وعثمان بن غياث، وراشد الحماني، عن أبي نعامة، واسمه قيس بن عباية، عن ابن عبد الله بن مغفل، عن أبيه وهو أشبه بالصواب". (٥٥)

- وقال البيهقي بعد الرواية التي جاءت من طريق عثمان بن غياث، عن أبي نعامة، عن ابن عبد الله بن مغفل، به: "وكذلك رواه الجريري، عن أبي نعامة قيس بن عباية الحنفي، وزاد في متنه عثمان رضي الله عنه، إلا أنه قال: فلم أسمع أحداً منهم جهر

بها، وخالفهما خالد الحذاء فرواه عن أبي نعامة، عن أنس بن مالك" وقال في موضع آخر^(٥٦) : "وأبو نعامة قيس بن عباية لم يحتج به الشيخان والله أعلم".
- وقال البيهقي أيضاً^(٥٧) : "تفرد به أبو نعامة، واختلف عليه في لفظه، كما اختلف في حديث شعبة، عن قتادة، عن أنس، وابن عبد الله بن مغفل، وأبو نعامة لم يحتج بهما صاحباً الصحيح".

- وأبو نعامة وثقه يحيى بن معين^(٥٨) ، وقال ابن عبد البر^(٥٩) : ثقة عند جميعهم، وقال الخطيب^(٦٠) : لا أعلم أحداً رماه بكذب ولا بدعة، وذكره ابن حبان^(٦١) في الثقات، وقال الذهبي^(٦٢) : تكلم فيه بلا حجة، وثقه ابن حجر في التريب كما تقدم في الترجمة، وعدم إخراج الشيخين له، لا يقتضي الطعن في حفظه وعدالته.
- أما المشهور في نسب الراوي أنه (ابن عبد الله بن مغفل) لم يتعين اسمه، عند الترمذي (٢٤٤)، والنسائي (٩٠٨)، وابن ماجه (٨١٥)، وأحمد (٢٠٥٤٥)، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (٢٦٠٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤١٢٨)، وفي جزء القراءة للبخاري (٨٣) و(٩٢)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢٤٢٠) وغيرهم.
- وقال بعضهم: إنه (يزيد بن عبد الله) عند أحمد (١٦٧٨٧)، وفي مسند أبي حنيفة (ص ١٣٢).

- وقال ابن حجر^(٦٣) : "وأما ابن عبد الله بن مغفل، فاسمه يزيد، وله مع أبيه قصة في الفتوت، وأخرى في الجهر في البسمة أبهم اسمه فيهما - أيضاً - في أكثر الروايات والله أعلم...".

- أما توثيقه فقال ابن عبد البر كما تقدم^(٦٤) : "غير معروف بحمل العلم مجهول لم يرو عنه أحد غير أبي نعامة بن قيس بن عباية".

- ولكن الزيلعي ذكر في نصب الراية^(٦٥) : "أنه روى عنه ثلاثة".
- وتعقب ابن رجب من ضعف الحديث بسبب جهالة يزيد بن عبد الله فقال^(٦٦) : "ويزيد هذا، لم نعلم فيه جرحاً، وقد حسن حديثه الترمذي، وما قاله طائفة من المتأخرين: إنه مجهول، كابن خزيمة وابن عبد البر، فقد علله ابن عبد البر، بأنه لم يرو عنه إلا واحد فيكون مجهولاً؛ يجاب عنه: بأنه قد روى عنه اثنان، فخرج بذلك عن الجهالة عند كثير من أهل الحديث".

- وقد حسن الحديث الترمذي، فقال^(٦٧) : "هذا حديث حسن".
- ووافقه الزيلعي^(٦٨) فقال: "وهو وإن لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن".

- وقال الإمام الذهبي^(٦٩): "الثقة: مَنْ وثَّقه كثيرٌ، ولم يُضعَّف، ودُونه: مَنْ لم يُوثَّق ولا ضَعَّف، فإن خُرِّجَ حديثُ هذا في "الصحيحين"، فهو مُوثَّقٌ بذلك، وإن صحَّح له مثلُ الترمذيِّ وابنِ خزيمة، فجيِّدٌ أيضًا، وإن صحَّح له كالدارقطنيِّ والحاكم، فأقلُّ أحواله: حُسْنُ حديثه".

- ولفظ الحديث ليس فيه ما ينكر، فالحديث حسن، وللحديث شاهد أخرجه مسلم ٥٠- (٣٩٩) وغيره قال: حدثنا محمد بن المثنى، وابن بشار، كلاهما عن غندر، قال ابن المثنى: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة، يحدث عن أنس، قال: "صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفتحة: ١]"، ومع الشاهد يكون حسن لذاته وقد يرتقي للصحيح.

الحديث المعارض

الحديث الأول:

- قال البخاري ح (٥٠٤٦): حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَأَلَ أَنَسٌ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: «كَانَتْ مَدًّا»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفتحة: ١] يَمْدُ بِبِسْمِ اللَّهِ، وَيَمْدُ بِالرَّحْمَنِ، وَيَمْدُ بِالرَّحِيمِ.

○ تخريج الحديث:

- أخرجه ابن حبان (٦٣١٧) من طريق علي بن نصر.
- والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٩٢) من طريق علي بن الحسن،
- وفي (٢٣٩٣) من طريق محمد بن أحمد.
- ثلاثتهم: (علي بن نصر، وعلي بن الحسن، ومحمد بن أحمد) عن عمرو بن عاصم، عن همام، عن قتادة به، بنحوه، إلا ابن حبان، والبيهقي في (٢٣٩٢) قرنا بين (همام بن يحيى وجريير بن حازم)
- وأخرجه البخاري (٥٠٤٥)، وأبو داود (١٤٦٥)، والنسائي (١٠١٤)، وابن ماجه (١٣٥٣) وأحمد (١٤٠٧٦) و(١٢١٩٨) و(١٢٢٨٣) و(١٣٠٠٢) و(١٣٢٤١) و(١٣٠٥٠) جميعهم من طريق جريير بن حازم، عن قتادة، به مختصراً.

الحكم على الحديث:

- الحديث أخرجه البخاري من طريق همام عن قتادة، عن أنس، وأخرجه أيضاً من طريق جريير بن حازم، عن قتادة وظهر منها أن السائل هو قتادة.
- قال ابن حجر^(٧١): قوله: "سئل أنس" ظهر من الرواية الأولى -يعني- رواية

جرير بن حازم.

- قال البخاري ح (٥٠٤٥): حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنِ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «كَانَ يَمْدُ مَدًّا».

- وجرير بن حازم يضعف في قتادة وله أحاديث عنه منكورة^(٧٢)، إلا أن هذا الحديث قد تابعه همام بن يحيى، عن قتادة، فانفتت النكارة.
- قال ابن عدي^(٧٣): "وهذه الأحاديث، عن قتادة، عن أنس التي أملتيتها لا يتابع جريراً أحد إلا حديث كان النبي ﷺ يمد صوته بالقراءة؛ فإنه رواه همام أيضاً، عن قتادة".

- وسئل الدارقطني عن حديث همام عن قتادة فقال^(٧٤): رواه عمرو بن عاصم، عن همام، وجرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس، وزاد فيه: يمد: الرَّجِيمِ ﴿١﴾، ويمد: ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ ﴿٣﴾ ويمد: ﴿٤﴾ الرَّجِيمِ ﴿٥﴾، ولم يأت بهذا غيره، وأخرج حديثه بهذا البخاري في الصحيح.

- ورواه عمرو بن موسى، عن قتادة، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ: كانت قراءة رسول الله ﷺ بالمد، ليس فيها ترجيع.

- وعمرو بن موسى متروك، ولا يصح، عن أبي بكر.

- ورواه حسام بن مصك، عن قتادة، عن أنس: "ما بعث الله نبياً إلا حسن الصوت، حسن الوجه، وكان نبيكم ﷺ كذلك"، غير أنه لا يرجع.

- قال ذلك عباس البحراني، عن نوح بن قيس، عنه.

- وغيره يرويه عن حسام، عن قتادة، من قوله.

- وكذلك قال سعيد بن بشير؛ رواه عن قتادة، لم يجاوز به، وهذا أشبه". انتهى.

- وقال ابن رجب^(٧٥): "وقد ذكر ابن أبي خيثمة في كتابه: "أن يحيى بن معين سئل عن حديث جرير هذا، فقال: ليس بشيء"، قلت-ابن رجب-: وروايات جرير بن حازم عن قتادة فيها مناكير: قاله الإمام أحمد ويحيى وغير واحد، وقد تابعه على هذا همام.

- قال وروي عن قتادة مرسلًا، وهو أشبه، ذكره في العلل". انتهى.

- ولكن ترجح رواية البخاري التي جاءت من طريق (همام بن يحيى بن دينار العودي)، عن قتادة على رواية غيره (سعيد بن بشير الأزدي)، فهمام من أصحاب قتادة، وهو من طبقة الشيوخ "تفة ربما وهم"^(٧٦) "وقد تابعه (جرير بن حازم بن زيد

الأزدي) هو ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه^(٧٧) " فلهذا أخرج الإمام البخاري "رواية جرير، ثم أتبعها برواية همام، لنفي النكارة من حديث جرير، ولانتقائه"، فلا يخرج في صحيحه إلا ما صح، أما رواية: سعيد بن بشير الأزدي، مولاهم أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة الشامي، هو "ضعيف"^(٧٨).

وضعه الأئمة عامة وفي قتادة خاصة^(٧٩):

- محمد بن عبد الله بن نمير: "منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث يروي عن قتادة المنكرات".
- وقال الساجي: "حدث عن قتادة بمناكير".
- وقال ابن حبان: "كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه".
- فصنيع الإمام البخاري -رحمة الله عليه- واختياره أقوى وأرجح.

الحديث الثاني:

- قال أبو داود ح (٤٠٠١): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا ذَكَرَتْ أَوْ كَلِمَةً غَيْرَهَا "قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ. مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ) يَقَطُّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةً"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ الْقِرَاءَةَ الْقَدِيمَةَ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٤]».

تخريج الحديث:

- أخرجه أحمد (١٨٧٢) و(٢٦٥٨٣)، وإسحاق بن راهويه (١٨٧٢)، والدارقطني (١١٩١) عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٨٣) من طريق -أبي داود-
- أربعتهم: (أحمد، وإسحاق، وعبد الله بن محمد، وأبو داود) عن سعيد بن يحيى الأموي، عن أبي، عن ابن جرير، عن ابن أبي مليكة به، بنحوه مختصراً.
- وأخرجه الترمذي (٢٩٢٧)، والحاكم (٢٩١٠) عن الحسن بن سفيان، كلاهما: (الترمذي، والحسن بن سفيان) عن علي بن حجر.
- وأبو يعلى في مسنده (٧٠٢٢)، والدارقطني في السنن (١١٩١) عن أبي خيثمة.
- والحاكم في المستدرک (٢٩٠٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٤٠٦)، والطبراني (٦٠٣) جميعهم من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام.

- والدارقطني في السنن (١١٩١) عن محمود بن خدّاش، أربعتهم (علي بن حجر، وأبو خيثمة، وأبو عبيد القاسم، ومحمود بن خدّاش) عن يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، به، بنحوه، إلا رواية أبي خيثمة عند أبي يعلى، والطبراني (٦٠٣) بلفظ: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾.

- وأخرجه أحمد (٢٦٧٤٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٤٢٣) كلاهما عن همام.

- وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٧٢٩) ومن طريقه: الطبراني في المعجم الكبير (٩٣٧) والحاكم في مستدركه (٨٤٧)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٠٥٠).
- والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٤٠٥)، وفي شرح معاني الآثار (١١٨٦) كلاهما: (ابن أبي شيبة، وعمر بن حفص) عن حفص بن غياث.

- وابن خزيمة (٤٩٣)، والطحاوي (٥٤٠٧)، والحاكم في مستدركه (٨٤٨)، والدارقطني في السنن (١١٧٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٨٥)، وفي المعرفة (٣٠٥٥)، و(٣٠٥٣) و(٣٠٥٢) من طرق عن عمر بن هارون.

- ثلاثتهم: (همام، وحفص بن غياث، وعمر بن هارون) عن ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، به بنحوه مطولا ومختصرا، وفي بعض روايات عمر بن هارون عند ابن خزيمة، والبيهقي في السنن الكبرى والمعرفة زيادة (في الصلاة)، ورواية حفص بن غياث عند الطحاوي (٥٤٠٥) زاد: (يصلي في بيتها فيقرأ).

- واختلف على ابن أبي مليكة، فرواه عنه ابن جريج في بعض الروايات، بزيادة (يعلى بن مملك) بين ابن أبي مليكة وأم سلمة رضي الله عنها.

- أخرجه أحمد (٢٦٥٤٧) و(٢٦٦٢٥)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٩٣٥)، وابن حبان (٢٦٣٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٦٤٥) بلفظ آخر: "أنه سأل أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة النبي بالليل، فقالت: "كان يصلي العشاء الآخرة، ثم يسبح، ثم يصلي بعدها ما شاء الله من الليل، ثم ينصرف، فيرقد مثل ما صلى، ثم يستيقظ من نومته تلك، فيصلّي مثل ما نام، وصلاته الآخرة تكون إلى الصبح".

- وأخرجه النسائي (١٦٢٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٩٧٧) بزيادة (أبي) - يعني عبد العزيز بن جريج-، بين ابن جريج وابن أبي مليكة، بنحو رواية أحمد المتقدمة.

- ورواه عن ابن أبي مليكة (الليث بن سعد) عنه، عن يعلى، به:

- أخرجه أبو داود (١٤٦٦)، والترمذي (٢٩٢٣)، والنسائي (١٠٢٢) و(١٦٢٩)،

وأحمد (٢٦٥٢٦) و(٢٦٥٦٤)، وابن أبي خزيمة (١١٥٨)، والطحاوي (١١٩٤)،
والطبراني (٦٤٦)، والحاكم في مستدركه (١١٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى
(٤٧١٣)

- من طرق عن الليث، بنحو رواية أحمد المتقدمة (٢٦٥٤٧) إلا أنهم زادوا في
آخر المتن، "ونعتت له قراءته فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً".
- ورواية الطبراني (٦٤٦) بزيادة (ابن لهيعة) بين الليث وابن أبي مليكة، والرواية
مختصرة بلفظ: "أنها نعتت قراءة رسول الله ﷺ، فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفاً
حرفاً".

- ورواه نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، عن بعض أزواج النبي ﷺ،
ولا أعلمها إلا حفصة بلفظ قال: "سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت: إنكم لا
تطبقونها" قالت: "الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم" تعني الترتيل.
- أخرجها أحمد (٢٦٤٥١).

○ دراسة الإسناد:

- سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، أبو عثمان البغدادي "ثقة ربما أخطأ".
- تقريب التهذيب (٢٤٢-٢٤١٥).
- يحيى بن سعيد بن أبان الأموي، أبو أيوب الكوفي، لقبه الجمل "صدوق يغرب".
- تقريب التهذيب (٥٩٠-٧٥٥٤).
- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح الأموي، مولا هم المكي "ثقة فقيه فاضل
وكان يدلس" ويرسل^(٨٠). تقريب التهذيب (٣٦٣-٤١٩٣).
- عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بالتصغير، اسم أبي مليكة زهير التيمي
المدني، أدرك ثلاثين من الصحابة "ثقة فقيه" تقريب التهذيب (٣١٢-٣٤٥٤).

الحكم على الحديث:

- الحديث أعله الترمذي في السنن بالانقطاع قال: "هذا حديث غريب... هكذا روى
يحيى بن سعيد الأموي، وغيره عن ابن جريح، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة،
وليس إسناده بمتصل؛ لأن الليث بن سعد، روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة،
عن يعلى بن مملك، عن أم سلمة. وحديث الليث أصح، وليس في حديث الليث:
وكان يقرأ (ملك يوم الدين).^(٨١)
- ووافقه الطحاوي فقال: "لم يسمع ابن أبي مليكة هذا الحديث من أم سلمة،
والذي يروى عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، عن أم سلمة هو الأصح".

- وفي الرواية لم يصرح ابن أبي مليكة بسماحه من أم سلمة.
- واختلف على عبد الله بن أبي مليكة في إسناده ومثله:
- أما في إسناده فرواه عنه ثلاثة:
- أولاً: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وقد اختلف عليه، فروي عنه على ثلاثة أوجه:
- الوجه الأول: ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة، ويرويه عنه بهذا الوجه:
- يحيى بن سعيد الأموي عند أبي داود، والترمذي وغيره.
- قال الحاكم ^(٨٢): "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، وله شاهد بإسناد صحيح على شرطهما، عن أبي هريرة. انتهى.
- وقال الدارقطني بعد روايته ^(٨٣): "إسناده صحيح، وكلهم ثقات".
- وأيضاً روى عن ابن جريج: همام بن يحيى بن دينار.
- وعمر بن هارون بن يزيد النخعي، مولا هم البلخي، ضعفه الأئمة ^(٨٤): (كحي بن معين، وعلي المدني، وأحمد بن حنبل، والساجي، والدارقطني، وغيرهم).
- وقال النسائي: وصالح بن محمد، وأبو علي الحافظ عنه: "متروك الحديث"، وقال عنه مرة يحيى بن معين: "يكذب" وابن مبارك قال هو "كذاب"، وقال محمد بن سعد: كتب الناس عنه كتاباً كثيراً، وتركوا حديثه".
- وقال الخليلي: "روى عن ابن جريج حديثاً لا يتابع عليه"، وبنحوه قال ابن عدي، وقال أبو نعيم الحافظ: "حدث عن ابن جريج... بالمناكير لا شيء".
- ولخص حاله ابن حجر في التقریب فقال ^(٨٥): "متروك، وكان حافظاً".
- وقال الحاكم في آخر روايته ^(٨٦): "قال عمر بن هارون أصل في السنة، ولم يخرجاه وإنما أخرجه شاهداً".
- وتعقب الذهبي كلام الحاكم في التلخيص فقال ^(٨٧): "أجمعوا على ضعفه - يعني عمر بن هارون - وقال النسائي متروك".
- وقال البيهقي ^(٨٨): "ورواه عمر بن هارون، وليس بالقوي، عن ابن جريج، فزاد فيه".
- وأيضاً رواه عن ابن جريج بهذا الوجه: حفص بن غياث بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي، القاضي ثقة فقيه، تغير حفظه قليلاً في الآخر ^(٨٩).
- وقال الحاكم بعد روايته ^(٩٠): "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم

يخرجاه".

الوجه الثاني: ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك به.

- ويرويه عنه بهذا الوجه:

- حجاج بن محمد الأعور.

- ذكر ابن رجب أن يحيى بن معين قال^(٩١): إن حجاج بن محمد كان أثبتهم في

ابن جريج.

- محمد بن بكر بن عثمان البرساني، أبو عثمان البصري، وعبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني كلاهما مقرونين.

- ومحمد بن بكر البرساني: وثقه أبو داود، والعجلي، ويحيى بن معين^(٩٢)، وقال^(٩٣) الذهبي: "ثقة".

- والذي يظهر لي خصوصاً في ابن جريج: أنه ثقة لأن الأئمة الستة أخرجوا له عن ابن جريج، واتفاقهم على ذلك يدل على أنه ثقة فيه.

- قال مسلم في التمييز^(٩٤): "عبد الرزاق... أكبر في ابن جريج من ابن عيينة".

- وقال أبو زرعة الدمشقي^(٩٥): قيل لأحمد بن حنبل: من أثبت في ابن جريج؛ عبد الرزاق أو محمد بن بكر البرساني؟ قال: عبد الرزاق.

الوجه الثالث: ابن جريج، عن أبيه، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك به.

- ورؤي هذا الإسناد بوجه ضعيف رواه:

- أبو عاصم: هو الضحاك بن مخلد بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري^(٩٦) ثقة ثبت^(٩٦).

- أبو عاصم يضعف في ابن جريج.

- قال ابن رجب^(٩٧): "...ضعف أحمد رواية أبي عاصم عنه".

- وأيضاً في الإسناد: عبد العزيز بن جريج المكي وهو "لين"^(٩٨).

الراجع - والله أعلم -:

مما تقدم الأرجح الوجه الثاني: وهي رواية من ذكر الواسطة - يعني: يعلى

بن مملك - بين (عبد الله بن أبي مليكة وأم سلمة) للأسباب التالية:

١- إعلال الترمذي للإسناد الذي من طريق ابن جريج الذي دون ذكر الواسطة.

٢- لأنها رواية الأكثر والأحفظ في ابن جريج كما تقدم، وهم (حجاج بن محمد المصيصي، وعبد الرزاق الصنعاني، ومحمد بن بكر البرساني).

٣- ولتدليس ابن جريج فلم يصرح بسماعه من ابن أبي مليكة في روايات الوجه

الأول.

- ٤- جميع الروايات التي جاءت من طريق ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة: ليس فيها تصريح بسماع ابن أبي مليكة من أم سلمة.
- ثانياً: ورواه عن ابن أبي مليكة: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري "ثقة ثبت فقيه، إمام مشهور"^(٩٩).
- رواه: الليث، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، به، ويرويه عنه: يزيد بن خالد بن موهب الرَّمليّ.
- وقنينة بن سعيد بن جميل الثقفي، أبو رجاء البغلاني.
- ويحيى بن إسحاق السيلحيني، أبو زكريا أو أبو بكر.
- وشعيب بن الليث بن سعد، أبو عبد الملك الفهمي.
- ويحيى بن عبد الله بن بكير، أبو زكريا القرشي.
- قال ابن حجر^(١٠٠): "قال الساجي: هو صدوق روى عن الليث فأكثر، وقال ابن عدي: كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد، وقال مسلمة بن قاسم: تكلم فيه؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب".
- وقال ابن حجر^(١٠١): "ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك".
- قال الترمذي بعد هذه الرواية^(١٠٢): "هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، عن أم سلمة"، وقد روى ابن جريج، هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة أن النبي يقطع قراءته وحديث الليث أصح". انتهى^(١٠٣).
- وقال النسائي في آخر روايته^(١٠٤): "يعلى بن مملك ليس بذاك المشهور".
- وقال ابن رجب^(١٠٤): "وفي إسناده -أيضاً- اختلاف؛ فقد أدخل الليث بن سعد في روايته عن ابن أبي مليكة بينه وبين أم سلمة: يعلى بن مملك، وصحح روايته الترمذي وغيره...".
- قال الحاكم^(١٠٥): "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه".

نخلص من كل هذه الطرق:

- ١- أنه -كما قال الترمذي-: أن عبد الله بن أبي مليكة لم يسمع من أم سلمة، وخاصة أنه لم يصرح ولا في أي طرق بالسماع من أم سلمة، وصحح رواية الليث ولم يختلف عليه في الإسناد، وذكر الوساطة في روايته عن ابن أبي مليكة بينه وبين أم سلمة: يعلى بن مملك، وأيضاً إعلاله لطريق ابن جريج التي دون الوساطة.

٢- أن بعض الروايات التي جاءت من طريق ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، عن أم سلمة صرح فيها ابن أبي مليكة بالسماع من يعلى، وبسماع يعلى من أم سلمة، أخرجها أحمد (٢٦٥٤٧)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٩٣٥)، وابن حبان (٢٦٣٩).

٣- أن أوثق وأثبت من روى عن ابن جريج رواه بذكر الوسطة بين ابن أبي مليكة وأم سلمة: (يعلى بن مملك).

- واختلف في لفظ الحديث على ابن أبي مليكة:
- فرواه عنه ابن جريج، واختلف عليه كذلك:

- فرواه يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة رضي الله عنها عند أبي داود (٤٠٠١) وغيره، بلفظ: "قِرَاءَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ. مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ) يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةٍ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ الْقِرَاءَةَ الْقَدِيمَةَ ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾».

- وبنحو هذه الرواية رواها همام بن يحيى.

- وقال الترمذي ^(١٠١): "هذا حديث غريب، وبه يقرأ أبو عبيد ويختاره. هكذا روى يحيى بن سعيد الأموي، وغيره عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة، وليس إسناده بمتصل؛ لأن الليث بن سعد، روى هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، عن أم سلمة. وحديث الليث أصح، وليس في حديث الليث: وكان يقرأ (ملك يوم الدين)".

- ورواه عمر بن هارون عن ابن جريج: بلفظ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] فَعَدَّهَا آيَةً، وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] آيَتَيْنِ، ﴿وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ﴾ [٥] وَجَمَعَ خَمْسَ أَصَابِعِهِ".

- عند ابن خزيمة (٤٩٣) وغيره، وزاد في روايته: (قرأ في الصلاة)، والزيادة من مثله لا تقبل.

- قال الزيلعي ^(١٠٧): "إن المحفوظ فيه والمشهور أنه ليس في الصلاة، وإما قوله: في الصلاة زيادة من عمر بن هارون، وهو مجروح، تكلم فيه غير واحد من الأئمة...".

- وقال ابن رجب ^(١٠٨): "...وقد ذكر الاختلاف فيه الدارقطني في علله، وذكر أن عمر بن هارون زاد فيه: عن ابن جريج، وعد: «بسم الله الرحمن الرحيم» آية.

- وعمر بن هارون، لا يلتفت إلى تفرد به.
 - وقد يكون ابن جريج عدوا آية - أو ابن أبي مليكة.
 - ومن زعم: أنه صحيح؛ لتخريج ابن خزيمة له، فقد وهم.
 - ومن زعم من منقضي الفقهاء أن حفص بن غياث رواه عن ابن جريج كذلك، وأنه أخبره به عنه غير واحد، فقد وهم، ورواه بالمعنى الذي فهمه هو، وهو وأمثاله من الفقهاء يروون بالمعنى الذي يفهمونه، فيغيرون معنى الحديث. وحديث حفص مشهور، مخرج في المسانيد والسنن باللفظ المشهور".

- ورواه محمد بن بكر وعبد الرزاق عند أحمد (٢٦٥٤٧) عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك أنه سأل أم سلمة زوج النبي ﷺ عن صلاة النبي ﷺ بالليل قالت: "كان يصلي العشاء الآخرة، ثم يسبح، ثم يصلي بعدها ما شاء الله من الليل، ثم ينصرف، فيرقد مثل ما صلى، ثم يستيقظ من نومته تلك، فيصلي مثل ما نام، وصلاته الآخرة تكون إلى الصبح".

- وبنحو هذه الرواية أيضا رواه الليث، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، أنه سأل أم سلمة، عن قراءة رسول الله ﷺ، وصلاته، فقالت: «وما لكم وصلاته؟ كان يصلي وينام قدر ما صلى، ثم يصلي قدر ما نام، ثم ينام قدر ما صلى، حتى يصبح، وتعتت قراءته، فإذا هي تعتت قراءته حرفاً حرفاً». اللفظ أخرجه أبو داود (١٤٦٦)، والترمذي نحوه.

- وقد تقدم كلام الترمذي عن الحديث حيث قال ^(١٠٩): «هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد، عن ابن أبي مليكة، عن يعلى بن مملك، عن أم سلمة».

- وقد روى ابن جريج، هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن أم سلمة «أن النبي ﷺ كان يقطع قراءته»، «وحديث الليث أصح».

- وللحديث شاهد أخرجه البخاري (٥٠٤٦)، وقد تقدم تخريجه قال: حدثنا عمرو بن عاصم، حدثنا همام، عن قتادة، قال: سئل أنس كيف كانت قراءة النبي ﷺ؟ فقال: «كانت مداً»، ثم قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] يمدُّ بِبِسْمِ اللَّهِ، وَيَمُدُّ بِالرَّحْمَنِ، وَيَمُدُّ بِالرَّحِيمِ".

وجه الاختلاف:

- حديث أنس في بعض ألفاظه "فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم"، وأبي هريرة وعبد الله بن مغفل ﷺ تدل على أن البسمة ليست آية من الفاتحة،

وحديث أنس بلفظ آخر: سئل أنس كيف كانت قراءة النبي ﷺ؟ فقال: "كانت مدًا"، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم... الحديث"، وأم سلمة رضي الله عنها على إثبات أن البسمة آية من الفاتحة.

أقوال العلماء في إثبات الاختلاف:

- ذكر النووي في المجموع^(١١٠)، قال الغزالي: في آخر كلامه الغرض ببيان أن المسألة^(١١١) ليست قطعية بل ظنية، وأن الأدلة^(١١٢) وإن كانت متعارضة...".
- وقال ابن تيمية^(١١٣): "بعد ذكره لحديث أبي هريرة قَسَمْتُ الصلاة بيني وبين عدي... الحديث"، قال: هذا حديث صريح في أنها ليست من الفاتحة، ولم يعارضه حديث صحيح صريح.

- وقال ابن حجر: استدل بعضهم بحديث أنس أن النبي ﷺ كان يقرأ البسمة، ورام بذلك معارضة حديث أنس المخرج عند مسلم أنه ﷺ كان لا يقرأها في الصلاة.

• دراسة الاختلاف وبيان الراجح من أقوال العلماء في دفعه:

سلك العلماء مسلك الترجيح في دفع التعارض بين هذه الأحاديث:

○ مسلك الترجيح:

- ومن أهل العلم من سلك مسلك الترجيح؛ لدفع التعارض بين الأحاديث، ولهم ثلاثة طرق:

الطريق الأول: قال طائفة من أهل العلم: إن البسمة آية مستقلة من القرآن، وليست من الفاتحة... واختار هذا القول ابن قدامة^(١١٥)، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والزيلعي.
- قال ابن تيمية^(١١٦): "هو أوسط الأقوال وبه تجتمع الأدلة؛ فإن كتابة الصحابة لها في المصاحف دليل على أنها من كتاب الله، وكونهم فصلوها عن السورة التي بعدها دليل على أنها ليست منها...، وقال بعد حديث أبي هريرة: "قَسَمْتُ الصلاة بيني وبين عدي... الحديث" هذا حديث صحيح صريح في أنها ليست من الفاتحة، ولم يعارضه حديث صحيح صريح".

- وقال الزيلعي^(١١٧): "لا فرق بين الفاتحة وغيرها في ذلك وأن قراءتها في أول الفاتحة كقراءتها في أول السور، والأحاديث الصحيحة توافق هذا القول".

الطريق الثاني: من أهل العلم من رجح أنها آية من الفاتحة كسائر آياتها، وهي آية من كل سورة غير براءة على الصحيح، واختار هذا القول الخطابي، والبيهقي، والنووي.

- قال الخطابي^(١١٨): "قد يحتج بهذا الحديث -يعني: حديث أنس يفتتحون القراءة بـ"

بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ - من لا يرى أن التسمية من فاتحة الكتاب، وليس المعنى كما توهمه، وإنما وجهه ترك الجهر بالتسمية بدليل أنس: "صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم اسمع أحداً منهم يجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾".

- وأيضاً: البيهقي بوب في السنن فقال ^(١١٩): "باب الدليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم آية تامة من الفاتحة".
- وكذلك رجح النووي ^(١٢٠) أن البسمة آية.

أما الطريق الثالث: فهم ينفون البسمة بأنها ليست آية من القرآن، إلا في سورة النمل، وأشار القرطبي في المفهم إلى ترجيح هذا القول فقال ^(١٢١): "والصحيح أن البسمة ليست آية من القرآن إلا في النمل خاصة، وأما في أوائل السور وفي أول الفاتحة فليست كذلك لعدم القطع بذلك، ومن ادعى القطع في ذلك عورض بنقيض دعواه...".

الراجع - والله أعلم:-

الذي يظهر رجحان الطريق الثاني من مسلك الترجيح وهو ترجيح أن البسمة آية مستقلة من كتاب الله.
- قال ابن تيمية ^(١٢٢): "وأجود ما يرى في هذا الباب من الحديث إنما يدل على أنه يقرأ بها في أول الفاتحة لا يدل على أنها منها؛ ولهذا كان القراء منهم من يقرأ بها في أول السورة ومنهم من لا يقرأ بها.
- فدل على أن كلا الأمرين سائغ، لكن من قرأ بها كان قد أتى بالأفضل وكذلك من كرر قراءتها في أول كل سورة كان أحسن ممن ترك قراءتها؛ لأنه قرأ ما كتبه الصحابة في المصاحف، فلو قدر أنهم كتبوها على وجه التبرك؛ لكان ينبغي أن تقرأ على وجه التبرك، وإلا فكيف يكتبون في المصحف ما لا يشرع قراءته، وهم قد جردوا المصحف عما ليس من القرآن، حتى أنهم لم يكتبوا التأمين ولا أسماء السور ولا التخميس والتعشير ولا غير ذلك...".

المبحث الثاني، مختلف ما زوي في الجهر والإسرار بالبسمة

الحديث المعارض:

• الحديث الأول:

- قال مسلم ح ٥٠ - (٣٩٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، كِلَاهُمَا عَنْ غُنْدَرٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: "صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]".

تخريج الحديث والحكم عليه:

- تقدم تخريجه والحكم على الحديث (١٢٣).

الحديث الثاني:

قال مسلم ح ٣٨ - (٣٩٥): وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَبْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ» ثَلَاثًا غَيْرُ تَمَامٍ. فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: «أَقْرَأُ بِهَا فِي نَفْسِكَ»؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾» [الفاتحة: ٢]، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَمَدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَتْنِي عَلِيٌّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾» [الفاتحة: ٤]، قَالَ: مَجَدَّنِي عَبْدِي - وَقَالَ مَرَّةً فَوَضَّ إِلَيَّ عَبْدِي - فَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾» [الفاتحة: ٥] قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾» [الفاتحة: ٦ - ٧]، قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، قَالَ: سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي بِهِ الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَهُوَ مَرِيضٌ فِي بَيْتِهِ. فَسَأَلْتُهُ أَنَا عَنْهُ.

○ تخريج الحديث والحكم عليه:

تقدم تخريجه والحكم على الحديث (١٢٤).

الحديث الثالث:

- قال أحمد ح (١٦٧٨٧): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ إِيَاسِ الْجَرِيرِيُّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَايَةَ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعَنِي أَبِي، وَأَنَا أَقُولُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾» [الفاتحة: ١]، فَقَالَ: أَيُّ بَنِيَّ، إِيَّاكَ - قَالَ: وَلَمْ أَرَأِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ حَدَّثًا فِي الْإِسْلَامِ مِنْهُ - "فَأِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَعَ عُثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا، فَلَمَّا تَقَلَّهَا، إِذَا أَنْتَ قَرَأْتَ فَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ".

○ تخريج الحديث والحكم عليه:

- تقدم تخريجه والحكم على الحديث (١٢٥).

الحديث المعارض:

الحديث الأول:

- قال البخاري ح (٥٠٤٦): حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سئِلَ أَنَسٌ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: «كَانَتْ مَدًّا»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ ﴿١﴾ [الفاتحة: ١] يَمْدُ بِبِسْمِ اللَّهِ، وَيَمْدُ بِالرَّحْمَنِ، وَيَمْدُ بِالرَّحِيمِ.
تخريج الحديث والحكم عليه:

- تقدم تخريجه والحكم على الحديث (١٢٦).

الحديث الثاني:

- قال أبو داود ح (٤٠٠١): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ بَحْيَى الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا ذَكَرَتْ أَوْ كَلِمَةً غَيْرَهَا "قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ١) الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ٣) مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ٤) يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةً، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ الْقِرَاءَةَ الْقَدِيمَةَ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾».

تخريج الحديث والحكم عليه:

تقدم تخريجه والحكم على الحديث (١٢٧).

وجه الاختلاف:

- حديث أنس في بعض ألفاظه، وأبي هريرة، وعبد الله بن مغفل ﷺ تدل على أن النبي ﷺ لم يكن يجهر بالبسمة في الصلاة، وحديث أنس في بعض ألفاظه وأم سلمة رضيها يدل على الجهر بالبسمة.

• أقوال العلماء في إثبات الاختلاف:

- قال ابن تيمية ^(١٣٨): "وقد ثبت عن غير واحد منهم نفيه من النبي ﷺ -يعني: نفي الجهر بالبسمة-، ولم يعارض ذلك خبر ثابت إلا وهو محتمل...".

- وقال ابن عبد الهادي ^(١٣٨): "وهذه الأحاديث في الجملة لا يحسن بمن له علم بالنقل أن يعارض بها الأحاديث الصحاح...".

- وقال ابن رجب ^(١٣٢): "وقد عارض بعضهم حديث أنس هذا بما أخرجه البخاري في فضل القرآن من صحيحه بسنده، قال: سئل أنس: كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ؟ قال: كانت مداً، ثم قرأ: "بسم الله الرحمن الرحيم"، يمد بـ "بسم الله"، ويمد بـ "الرحمن" ويمد بـ "الرحيم".

- وقال ابن حجر ^(١٣٣): "استدل بعضهم بحديث أنس أن النبي "كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة" ورام بذلك معارضة حديث أنس المخرج في صحيح مسلم أنه ﷺ (كان لا يقرأها في الصلاة)...".

• دراسة الاختلاف وبيان الراجح من أقوال العلماء في دفعه:

سلك العلماء مسلكين في دفع التعارض بين هذه الأحاديث:

أولاً: مسلك الجمع:

فقد جمع العلماء على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الجمع بجواز أحد الأمرين، على سبيل التخيير.

- قال ابن خزيمة في التبويب^(١٣٤) : "إن الجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١) والمخافتة به جميعاً مباح، ليس واحد منهما محظوراً، وهذا من اختلاف المباح".

وأيضاً ما ذهب إليه بعض أهل العلم، منهم: ابن بطال^(١٣٥) ، أن كلا ثابت عن النبي ﷺ - الجهر والإسرار - فهو مخير بينهما إن شاء جهر وإن شاء أسر.

- وقال ابن المنذر^(١٣٦) : "وقال آخرون: "لما ثبت أنهم كانوا لا يجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١)، وثبت حديث أبي هريرة أنه جهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١)،

كان المصلي بالخيار إن شاء جهر بقراءة فاتحة الكتاب، وإن شاء أخفاها".

الوجه الثاني: قال ابن حجر^(١٣٧) : "حمل نفي القراءة على نفي السماع، ونفي السماع على نفي الجهر".

الوجه الثالث: ما ذكره ابن باز^(١٣٨) بحمل رواية الجهر بالبسملة على أن النبي ﷺ كان يجهر بها في بعض الأحيان... قال: وبهذا تجتمع الأحاديث، وقد وردت أحاديث صحيحة تؤيد ما دل عليه حديث أنس من مشروعية الإسرار بالبسملة.

ثانياً: مسلك الترجيح:

- ومن أهل العلم من سلك مسلك الترجيح؛ لدفع التعارض بين الأحاديث المتعارضة، ولهم طريقتان:

الطريق الأول: ترجيح الجهر بالبسملة في الصلاة، وفيه أربعة أوجه:

الوجه الأول: قال البيهقي في التبويب^(١٣٩) : باب: "افتتاح القراءة في الصلاة بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١) والجهر بها إذا جهر بالفاتحة" وذكر تحت هذا الباب

حديث أنس -: سئل كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ؟ فقال: كانت مداً... الحديث".

الوجه الثاني: رجح ابن كثير الجهر بالبسملة، فبعد أن أورد عدداً من الأحاديث التي تثبت جهر رسول الله ﷺ بالبسملة، ومنها حديث أنس - وأم سلمة رضي الله عنهما قال^(١٤٠) : "وفي هذه الأحاديث التي أوردناها كفاية ومقنع في الاحتجاج لهذا القول عما عداها".

الوجه الثالث: قال ابن حجر^(١٤١) : "وإذا انتهى البحث إلى أن محصل حديث أنس نفي الجهر بالبسملة على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه، فمتى وجدت رواية فيها إثبات الجهر؛ قدمت على نفيه، لا لمجرد تقديم رواية المثبت على النافي؛ لأن أنساً يبعد جداً أن يصحب النبي ﷺ مدة عشر سنين ثم يصحب أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم خمساً وعشرين سنة، فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم، كأنه لبعده عهده به، ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد جهراً، ولم يستحضر الجهر بالبسملة،

فيتعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر".
 - وتعقبه الشيخ ابن باز^(١٤٢) فقال: "هذا فيه نظر، والصواب تقديم ما دل عليه حديث أنس عن شرعية الإسرار بالبسمة، لصحته وصراحته في هذا المسألة، وكونه نسي ذلك ثم ذكره لا يقدح في روايته كما عُلِمَ ذلك في الأصول والمصطلح".
الوجه الرابع: الترجيح باعتبار المتن، وهو تصحيح روايات الجهر بالبسمة، وتضعيف روايات الإسرار بالبسمة.

- قال النووي^(١٤٣): "كل من رويت عنه البسمة ذكرت بلفظ الجهر بها، إلا روايات شاذة جاءت... بالإسرار بها، وهذا كله يدل بالإجمال على ترجيح إثبات البسمة والجهر بها"، وبنحو هذا قال ابن الملقن في الإعلام.
أما الطريق الثاني: ترجيح قراءة البسمة سرّاً، وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم... وحكاه ابن شاهين عن عامة أهل السنة، قال: وهم السواد الأعظم.

- وممن رجح هذا القول الطحاوي^(١٤٦)، والخطابي^(١٤٧)، والألباني^(١٤٨).
 - وأيضاً ممن اختار هذا القول؛ لثبوت أحاديث الإسرار وضعف أحاديث الجهر، ابن قدامة^(١٥١)، وابن دقيق العيد، وابن تيمية^(١٥٢)، وابن عبد الهادي، وابن رجب.

- أما ابن قدامة^(١٥٢): استدل بحديث أنس، وعبد الله بن مغفل، وأبي هريرة رضي الله عنهم على أنه لم يُذكر البسمة ولم يجهر بها... وقال: ومن استدل بحديث أم سلمة وغيره ليس فيه أنه جهر بها، وسائر أخبار الجهر ضعيفة، فإن رواياتهم رواة الإخفاء، وإسناد الإخفاء صحيح ثابت بغير خلاف فيه، فدل على ضعف رواية الجهر، وقد بلغنا أن الدارقطني قال: "لم يصح في الجهر حديث"، وبنحو هذا قال ابن دقيق العيد، وابن تيمية: "وزاد ابن دقيق العيد فقال: "وبعضها جيد الإسناد إلا أنه غير مصرح فيه بالقراءة في الفرض، أو في الصلاة، وبعضها فيه ما يدل على القراءة في الصلاة إلا أنه ليس بصريح الدلالة على خصوص التسمية" وبنحوه قال ابن رجب.

الراجح - والله أعلم -:

والذي يظهر رجحان القول الثاني من مسلك الترجيح: ترجيح الإسرار على الجهر؛ وذلك لأمر منها:
 ١- أن أنساً روى أنه صلى خلف الرسول ﷺ وخلفائه ولم يجهروا بالبسمة، وصحب رسول الله عشر سنين، فكيف يتصور أن يصلي خلفه عشر سنين فلا يسمعه يوماً من الدهر يجهر؟

قال ابن عبد الهادي ^(١٥٦): "لأن رسول الله ﷺ هاجر إلى المدينة ولأنس عشر سنين، ومات وله عشرون سنة، فكيف يتصور أن يصلي خلفه عشر سنين فلا يسمعه يوماً من الدهر يجهر؟ ثم قد روى وقوع هذا في زمن رسول الله ﷺ، فكيف وهو رجل في زمن أبي بكر وعمر؟ وكهل في زمن عثمان؟ مع تقدمه في زمانهم وروايته للحديث؟!".

٢- أن أحاديث الجهر لا حجة فيها على الجهر؛ فإنها دائرة بين أمرين: إما حديث صحيح غير صريح، أو حديث صريح غير صحيح .

٣- حديث أنس - في نفي الجهر هو صريح لا يحتمل التأويل كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية .

٤- أن حديث أنس ليس بصريح في الجهر، إنما فيه أنه قرأ البسمة، وهذا يصدق بقراءتها سرّاً كما ذكر ابن رجب .

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمة الله عليه- ^(١٦٠): "أما حديث أنس في نفي

الجهر فهو صريح لا يحتمل هذا التأويل -يعني: عدم السماع- فإنه قد رواه مسلم في صحيحه فقال فيه: «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها» وهذا النفي لا يجوز إلا مع العلم بذلك، لا يجوز بمجرد كونه لم يسمع مع إمكان الجهر بلا سماع. واللفظ الآخر الذي في صحيح مسلم: «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع أحدا منهم يجهر أو قال: يصلي بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾» فهذا نفي فيه السماع، ولو لم يرو إلا هذا اللفظ لم يجز تأويله بأن النبي ﷺ كان يقرأ جهراً ولا يسمع أنس...".

الخاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد: فمن خلال هذا البحث أخلص إلى النتائج الآتية:

١. أهمية البسمة وعظم شأنها.
 ٢. أن السنة الثابتة هي وحي إلهي لا يعترضه النقص، ولا يتخلله الزلل.
 ٣. أهمية علم مختلف الحديث، وجلالة مكانته ودقة مباحثه، واهتمام العلماء به تعلماً وتعليماً وتأليفاً.
 ٤. أن مسالك العلماء في دفع الاختلاف بين الأحاديث هي على الترتيب، الجمع، فالنسخ، فالترجيح، وإلا فالتوقف حتى يتبين للناظر الحق.
- وختاماً أقول ما قاله العلامة ابن منظور -رحمه الله-: "وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمت بها ولا وسيلة أتمسك بها سوى أنني جمعت فيه ما تفرق في

كتب السابقين".

هوامش البحث:

- (١) لسان العرب لابن منظور، بسمل، (٤٠٣/٢)، وينظر: تهذيب اللغة للهروي، باب العين والراء (٢٤٠/٣).
- (٢) تاج العروس للزبيدي، ب س م ل (٨٦/٢٨).
- (٣) التحرير والتنوير لابن عاشور (١٣٧/١).
- (٤) الإقناع لابن البادش (ص ٥٦).
- (٥) أخرجه البخاري (٥٣٧٨)، ومسلم ح ١٠٨ - (٢٠٢٢) من طريق وهب بن كيسان، سمعه من عمر بن أبي سلمة، قال: كُنْتُ فِي حَجْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحِيفَةِ، فَقَالَ لِي: «يَا غُلَامُ، سَمَّ اللَّهُ، وَكُلَّ بِيَمِينِكَ، وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ» وهذا لفظ مسلم، والبخاري بنحوه مختصراً بلفظ: «سَمَّ اللَّهُ، وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ».
- (٦) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (١٩/١).
- (٧) اللباب في تفسير الاستعاذة والبسمة وفتحة الكتاب (ص ١٧٠).
- (٨) تفسيره (ص ٩٠).
- (٩) بدائع الفوائد لابن القيم (٢٤/١).
- (١٠) تقريب التهذيب (٩٦-٢٨٩).
- (١١) تقريب التهذيب (٤٠٧-٤٨٢١).
- (١٢) علل الحديث (٨٥/٢).
- (١٣) العلل الكبير (٦٨).
- (١٤) هذه الرواية خرجت في فوائد محمد مخلد: قال: ثنا أبو الحسن حميد بن الربيع اللخمي، ثنا ابن نمير، ثنا أبو الجواب، عن عمار بن رزيق، عن الأعمش، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ كَانَ يَفْتَحُ الْقِرَاءَةَ بِأَلْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ [الفتحة: ٢] قال الأعمش: قلت لشعبة: لو كان غير قتادة قال: حدثني ثابت، عن أنس.
- (١٥) مسند البزار - البحر الزخار (٢٨٤/١٣).
- (١٦) الإنصاف (٢٢١).
- (١٧) فتح الباري (٣٩١/٦).
- (١٨) هو من المرتبة الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل. ينظر: مراتب التلخيص لابن حجر (ص ٥١).
- (١٩) ينظر: تهذيب الكمال (٣١/٣١)، وشرح علل الترمذي (٧٣١/٢).
- (٢٠) فتح الباري (٣٩٠/٦).
- (٢١) تحفة التحصيل (٣١٧)، وينظر: تهذيب التهذيب (٣٠٦/١٠).
- (٢٢) هو من المرتبة الثالثة، ينظر: طبقات المدلسين (ص ٣٨).
- (٢٣) الرواية: قال حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنا حميد، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: كان أبو بكر، وعمر ﷺ يفتتحان القراءة (بالحمد لله).
- (٢٤) فتح الباري (٣٩٢/٦).
- (٢٥) السنن الكبرى (٧٥/٢).
- (٢٦) (١٥٣/١).

- (٢٧) السنن (٩٤/٢).
- (٢٨) السنن الكبرى (٧٦/٢).
- (٢٩) السنن (٩٠/٢).
- (٣٠) رواية محمد بن جعفر بلفظ: "صليت مع النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان ﷺ" فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم"، ورواية علي بن الجعد بلفظ: "صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان ﷺ"، فلم أر أحداً منهم يجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾".
- (٣١) رواية وكيع بلفظ: "صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان" فلم يجهروا بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ورواية أسود بن عامر بمثل قول وكيع سواء، كما قال الدارقطني.
- (٣٢) السنن (٩٣/٢).
- (٣٣) السنن الكبرى (٧٤/٢).
- (٣٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٦١).
- (٣٥) فتح الباري (٣٩٣-٣٩٧/٦) ذكرته بطوله للفائدة.
- (٣٦) فتح الباري (٢٢٧/٢).
- (٣٧) خداج: (خدج) الخاء والذال والجيم أصل واحد يدل على النقصان. يقال خدجت الناقصة، إذا ألقت ولدها قبل النتائج. فإن ألقت ناقص الخلق ولتمام الحمل فقد أهدجت. مقاييس اللغة، خدج (١٦٤/٢)، ولسان العرب، خدج (٢٤٨/٢)، والنهاية في غريب الحديث والأثر، خدج (١٢/٢).
- (٣٨) سنن الترمذي (٢٠٢/٥)، والعلل الكبير (٧٤) ح (١١٠).
- (٣٩) ينظر: سنن الترمذي (٢٠١/١٥) ح ٢٩٥٣.
- (٤٠) ينظر: علل الدارقطني (١٧/٩-٢٣).
- (٤١) ينظر: السنن الكبرى (٥٧/٢-٥٨)، وجزء القراءة خلف الإمام (٤١).
- (٤٢) الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب (١٨٤).
- (٤٣) نصب الرأية (٣٤٠/١).
- (٤٤) تقريب التهذيب (٥٨٥-٧٤٧٢).
- (٤٥) تقريب التهذيب (٥٠٤-٦٢٥٢).
- (٤٦) صحيح ابن حبان (٩١/٥) ح ١٧٨٩.
- (٤٧) ينظر: شرح علل الترمذي (٧٠٣/٢).
- (٤٨) ينظر: تعجيل المنفعة (٣٧٤/٢)، وتهذيب التهذيب (٣٠٢/١٢).
- (٤٩) (٢٠٦/٢٠).
- (٥٠) ذكره ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (١٧٧/٢)، وينظر: المجموع شرح المهذب (٣٥٥/٣)، ونصب الرأية (٣٣٢/١)، وينظر عمدة القاري (٢٨٣/٥).
- (٥١) ينظر: نصب الرأية (٣٣٢-٣٣٣/١).
- (٥٢) فتح الباري (٤١٦/٦).
- (٥٣) وقفت عليه في نسخة دار العاصمة.
- (٥٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢٤٧/١٢).
- (٥٥) السنن الكبرى (٧٦/٢).
- (٥٦) السنن الكبرى (٧٦/٢).
- (٥٧) معرفة السنن والآثار (٣٨٤/٢).
- (٥٨) ينظر: الجرح والتعديل (١٠٢/٧)، وتهذيب الكمال (٧٠/٢٤-٧١-٧٢).
- (٥٩) تهذيب التهذيب (٤٠١/٨).
- (٦٠) المصدر السابق.

- (٦١) الثقات (٣١٦/٥).
- (٦٢) ميزان الاعتدال (٣٩٧/٣).
- (٦٣) الأمالي المطلقة لابن حجر (٧٦/٢٠)، وينظر: تهذيب التهذيب (٣٠٢/١٢)، وتقريب التهذيب (٦٩٥-٨٤٧٦).
- (٦٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠٦/٢٠)، وينظر: المجموع شرح التهذيب (٣٥٥/٣)، ونصب الراية (٣٣٣-٣٣٢/١)، وعمدة القاري (٢٨٣/٥).
- (٦٥) ينظر: نصب الراية (٣٣٣-٣٣٢/١).
- (٦٦) فتح الباري (٤١٦-٤١٥/٦).
- (٦٧) السنن (١٢/٢) ح (٢٢٤).
- (٦٨) ينظر: نصب الراية (٣٣٣/١).
- (٦٩) الموقظة في علم مصطلح الحديث (٧٨/١).
- (٧٠) تقدم تخريجه والحكم عليه في المبحث السابق.
- (٧١) فتح الباري (٩١/٩).
- (٧٢) ينظر: العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (١٠/٣)، وفتح الباري لابن رجب (٣٩٧/٦)، وشرح علل الترمذي (٧٨٤/٢).
- (٧٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٤٩/٢)، وينظر: شرح علل الترمذي (٧٨٦/٢).
- (٧٤) ينظر: العلل (١٣٤/١٢).
- (٧٥) فتح الباري (٣٩٧/٦).
- (٧٦) تقريب التهذيب (٧٣١٩-٥٧٤).
- (٧٧) تقريب التهذيب (٩١١-١٣٨).
- (٧٨) تقريب التهذيب (٢٢٧٦-٢٣٤).
- (٧٩) ينظر: المجروحين لابن حبان (٣١٩/١)، وتهذيب التهذيب (١٠/٤).
- (٨٠) قال ابن حجر: "ققية الحجاز مشهور بالعلم والثبت كثير الحديث، وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني: شر التدليس تدليس بن جريج؛ فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح"، وهو من المرتبة الثالثة. ينظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (٨٣-٤١).
- (٨١) ينظر: شرح مشكل الآثار (٨/١٤) ح ٥٤٠٧، وعمدة القاري (٢٨٧/٥)، ونيل الأوطار (٢).
- (٨٢) المستدرک على الصحيحين (٢٥٢/٢).
- (٨٣) السنن (٨٦/٢).
- (٨٤) ينظر: الطبقات الكبرى (٢٦٤/٧)، وتاريخ ابن معين (٥٤/١)، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٨٤)، والضعفاء للعقيلي (١٩٤/٣)، والكامل في ضعفاء الرجال (٦٠-٥٧/٦)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (١٦٤/٢)، والضعفاء لأبي نعيم (ص ١١٣)، وتهذيب الكمال (٥٣١-٥٢٤/٢١)، وتهذيب التهذيب (٥٠٥-٥٠٢/٧).
- (٨٥) تقريب التهذيب (٤٩٧٩-٤١٧).
- (٨٦) المستدرک على الصحيحين (٣٥٦/١).
- (٨٧) مختصر تلخيص الذهبي لابن الملقن (١٨٢/١).
- (٨٨) السنن الكبرى (٦٥/٢).
- (٨٩) تقريب التهذيب (١٧٣-١٤٣٠).

- (٩٠) المستدرك على الصحيحين (٣٥٦/١).
- (٩١) ينظر: شرح علل الترمذي (٦٨٢/٢).
- (٩٢) ينظر: الثقات للعجلي، طبعة الدار (٢٣٢/٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣١٣/٧)، وتهذيب الكمال (٥٣٢/٢٤)، وتهذيب التهذيب (٧٨/٩).
- (٩٣) الكاشف (١٦٠/٢).
- (٩٤) شرح علل الترمذي (٦٨٢/٢).
- (٩٥) تاريخه (ص ٤٥٧).
- (٩٦) تقريب التهذيب (٢٨٠-٢٩٧٧).
- (٩٧) شرح العلل (٦٨٢/٢-٦٨٣)، وقال أبو عبد الله: "كان ابن جريج يحدثهم من كتب الناس، سماع أبي عاصم".
- (٩٨) تقريب التهذيب (٣٥٦-٤٠٨٧).
- (٩٩) تقريب التهذيب (٤٦٤-٥٦٨٤).
- (١٠٠) يعني الراوي: يحيى بن عبد الله بن بكير. ينظر: تهذيب التهذيب (٢٣٨/١١).
- (١٠١) تقريب التهذيب (٥٩٢-٧٥٨٠).
- (١٠٢) سننه (١٨٢/٥).
- (١٠٣) السنن الكبرى (١٤٧/٢).
- (١٠٤) فتح الباري (٤٠٠/٦).
- (١٠٥) المستدرك على الصحيحين (٤٥٣/١).
- (١٠٦) السنن (١٨٥/٥).
- (١٠٧) نصب الراية (٣٥١/١).
- (١٠٨) فتح الباري (٣٩٩/٦-٤٠٠).
- (١٠٩) السنن (١٨٢/٥).
- (١١٠) المجموع شرح المذهب (٣٣٨/٣).
- (١١١) أي الخلاف في مسألة "هل البسمة آية أو ليس بآية؟"
- (١١٢) أدلة من نفاها من أول الفاتحة وغيرها من السور بأن القرآن لا يثبت بالظن، ولا يثبت إلا بالتواتر، واستدلوا برواية أبي هريرة -قال الرسول ﷺ: "قسمت الصلاة بيني وبين عبدي... ولم يذكر البسمة، وكذا بحديث أنس -قال: "صليت مع رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر ﷺ، فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن" وبغير هذه الروايات، ومن جعلها آية من الفاتحة والسور استدلوا بدلائل منها حديث أم سلمة: أن النبي قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أو الفاتحة في الصلاة وعدّها آية" وبحديث أنس -الذي أخرجه مسلم، سئل عن قراءة النبي فقال: "كانت مدًا" قرأ بسم الله الرحمن الرحيم... الحديث" ينظر: التفصيل المجموع في شرح التهذيب (٣٣٤-٣٣٨/٣).
- (١١٣) مجموع الفتاوى (٢٧٦/٢٢-٢٧٧).
- (١١٤) فتح الباري (٩١/٩).
- (١١٥) المغني (٣٤٨/١).
- (١١٦) مجموع الفتاوى (٢٧٦/٢٢-٢٧٧).
- (١١٧) نصب الراية (٣٢٨/١).
- (١١٨) معالم السنن (١٩٨/١).
- (١١٩) (٦٥/٢).
- (١٢٠) المجموع شرح المذهب (٣٣٦-٣٣٧/٣).

- (١٢١) المفهم لما أشكل من صحيح مسلم (٣١/٢).
- (١٢٢) مجموع الفتاوى (٢٧٨/٢٢).
- (١٢٣) ينظر: المبحث السابق.
- (١٢٤) ينظر: المبحث السابق.
- (١٢٥) ينظر: المبحث السابق.
- (١٢٦) ينظر: المبحث السابق.
- (١٢٧) ينظر: المبحث السابق.

فهرس المصادر والمراجع

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معاذ بن التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ١٨ (١٧ جزء ومجلد فهارس).
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، المؤلف: ابن دقيق العيد، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٢.
- أحكام القرآن، المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٣.
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ١١ (١٠ وجزء للفهارس).
- الإقناع في القراءات السبع، المؤلف: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش (المتوفى: ٥٤٠هـ)، الناشر: دار الصحابة للتراث، عدد الأجزاء: ١.
- الأمالي المطلقة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ١.
- الأوساط في السنن والإجماع والاختلاف، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: طبع منه ٦ مجلدات: ١ - ٥، ١١ فقط.
- بدائع الفوائد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، عدد الأجزاء: ٤.
- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

- **تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)**، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، عدد الأجزاء: ١.
- **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، المؤلف: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصرى المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (المتوفى: ٢٨١هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب - بغداد)، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، عدد الأجزاء: ١.
- **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»**، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ، عدد الأجزاء: ٣٠ (والجزء رقم ٨ في قسمين).
- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نواره، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، عدد الأجزاء: ١.
- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٢.
- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣، عدد الأجزاء: ١.
- **التعليق على فتح الباري**، المؤلف: عبد الله بن محمد بن أحمد الدويش (المتوفى: ١٤٠٩هـ)، اعتنى به: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، عدد الأجزاء: ١.
- **تفسير القرآن العظيم**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، المحقق: محمد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- **تقريب التهذيب**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦، عدد الأجزاء: ١.
- **تمام المنة في التعليق على فقه السنة**، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار الراجعية، الطبعة: الخامسة، عدد الأجزاء: ١.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ، عدد الأجزاء: ٢٤.
- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، نشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، عدد الأجزاء: ٥.

- تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١٢.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠، عدد الأجزاء: ٣٥.
- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهرري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ٨.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ١.
- التفات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، النُبَستِي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، عدد الأجزاء: ٩.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩.
- الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢م.
- جزء القراءة خلف الإمام، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ محمد عطا الله خليف الفوحباني، الناشر: المكتبة السلفية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، عدد الأجزاء: ١.
- سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، عدد الأجزاء: ٥.
- سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، عدد الأجزاء: ٤.
- سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، الناشر:

- شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.
- **سنن الدارقطني**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٥.
 - **السنن الكبرى**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
 - **شرح صحيح البخاري**، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ١٠.
 - **شرح علل الترمذي**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلمي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
 - **شرح مشكل الآثار**، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م، عدد الأجزاء: ١٦ (١٥ وجزء للفهارس).
 - **شرح معاني الآثار**، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٥ (٤ وجزء للفهارس).
 - **صحيح ابن خزيمة**، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتبة الإسلامية - بيروت، عدد الأجزاء: ٤.
 - **الضعفاء والمتروكون**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
 - **الضعفاء الكبير**، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلججي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤.
 - **الضعفاء والمتروكون**، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، عدد الأجزاء: ١.
 - **الضعفاء**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران

- الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة - الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٤، عدد الأجزاء: ١.
- **الطبقات الكبرى**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: ٨.
 - عدد الأجزاء: ١٠، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
 - **علل الترمذي الكبير**، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل السعيد، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، عدد الأجزاء: ١.
 - **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
 - **العلل لابن أبي حاتم**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ٧ (٦ أجزاء ومجلد فهارس).
 - **العلل ومعرفة الرجال**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠١١م، عدد الأجزاء: ٣.
 - **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: ٢٥ × ١٢.
 - **فتاوى نور على الدرب**، المؤلف: عبد العزيز بن عبد الله بن باز (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، جمعها: الدكتور محمد بن سعد الشويعر، قدم لها: عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ، عدد الأجزاء: ٢٢.
 - **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: ١٣.
 - **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
 - **القراءة خلف الإمام**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوَجَردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد السعيد بن بسبوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥، عدد الأجزاء: ١.

- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية- مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، عدد الأجزاء: ٧.
- **الكنى والأسماء**، المؤلف: أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٣.
- **اللباب في تفسير الاستعاذة والبسملة وفتحة الكتاب**، المؤلف: سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللحام، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **لسان العرب**، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ، عدد الأجزاء: ١٥.
- **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي**، المؤلف: أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦-١٩٨٦، عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).
- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، النسائي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، عدد الأجزاء: ٣.
- **مجموع الفتاوى**، المؤلف: نقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلِيم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر.
- **مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق ودراسة: ج ١، ٢: عبد الله بن حمد اللحيدان، ج ٣ - ٧: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار العاصمة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ، عدد الأجزاء: ٨ (٧ ومجلد للفهارس).
- **مستخرج أبي عوانة**، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف دمشقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٥.

- **المستدرک علی الصحیحین**، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ٤.
- **مسند إسحاق بن راهويه**، المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩١، عدد الأجزاء: ٥.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- **مسند اليزار المنشور باسم البحر الزخار**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي المعروف باليزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)، عدد الأجزاء: ١٨.
- **مسند الحميدي**، المؤلف: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، الناشر: دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٢.
- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: ٥.
- **المصنف**، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ، عدد الأجزاء: ١١.
- **معالم السنن**، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، نشر: المطبعة العلمية - حلب، طبعة: أولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- **المعجم الكبير**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: ٢٥.
- **معجم مقاييس اللغة**، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٦.
- **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
- **معرفة السنن والآثار**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلنجي،

- الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبية (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، عدد الأجزاء: ١٥.
- **معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح**، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ١.
 - **المغني**، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة
 - **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال، الناشر: (دار ابن كثير، دمشق - بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
 - **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ، عدد الأجزاء: ١.
 - **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م، عدد الأجزاء: ٤.
 - **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي**، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البنوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجان، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٤.
 - **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، عدد الأجزاء: ٥.
 - **نيل الأوطار**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٨.
- (٢٨) مجموع الفتاوى (٤٠٨/٢٢).
- (٢٩) أي: نفي الجهر بالبسملة.
- (٣٠) تنقيح التحقيق (١٩١/٢).
- (٣١) فتح الباري (٣٩٧/٦).
- (٣٢) روى الأوزاعي، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس، أن النبي ﷺ وأبا بكر

- وعمر و عثمان كانوا يستفتحون بأمر القرآن، فيما يجهر فيه.
- (١٣٣) فتح الباري (٩١/٩).
- (١٣٤) الصحيح (٢٥١/١).
- (١٣٥) ينظر: شرح صحيح البخاري (٣٥٥/٢).
- (١٣٦) الأوسط (١٢٨/٣).
- (١٣٧) فتح الباري (٢٢٨/٢).
- (١٣٨) ينظر: فتاوى نور على الدرب لابن باز بعناية الشويعر (١٩٥/٨).
- (١٣٩) ينظر: السنن الكبرى (٦٧-٦٥/٢).
- (١٤٠) تفسير القرآن العظيم (ص ٣٢).
- (١٤١) فتح الباري (٢٢٩-٢٢٨/٢).
- (١٤٢) تعليقه على الفتح - كتاب الأذان - (٦٣٩-٦٣٨/٢).
- (١٤٣) ينظر: المجموع (٣٤٢/٣).
- (١٤٤) ينظر: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٢٣٩-٢٣٧/٣).
- (١٤٥) ينظر: الأوسط (١٢٧/٣)، ومجموع الفتاوى (٤٠٧/٢٢)، وفتح الباري لابن رجب (٤٢٠/٦).
- (١٤٦) شرح معاني الآثار (٢٠٣/١)، وينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠٦/١٩).
- (١٤٧) معالم السنن (١٩٨/١).
- (١٤٨) تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص ١٦٩).
- (١٤٩) مجموع الفتاوى (٤١٥/١٢).
- (١٥٠) تنقيح التحقيق (١٩١/٢).
- (١٥١) قد ذكر ابن رجب قول العقيلي "لا يصح في الجهر بالبسمة حديث مسند" وقال: حكى مثله الدارقطني، ثم قال ابن رجب: وما ينقل عنه في «سننه» من تصحيح أحاديث في هذا الباب، فلا توجد في جميع النسخ، بل في بعضها، ولعله من زيادة بعض الرواة. ينظر: فتح الباري (٤١٤/٦)، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١٩١-١٩٢/٢).
- (١٥٢) المغني (٣٤٥/١).
- (١٥٣) مجموع الفتاوى (٤١٥/١٢).
- (١٥٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢٧٠/١).
- (١٥٥) ينظر: فتح الباري (٤٠٧/٦).
- (١٥٦) تنقيح التحقيق (١٨٤/٢).
- (١٥٧) فتح الباري (٤٠٧/٦)، وينظر: مجموع الفتاوى (٤١٥/١٢).
- (١٥٨) مجموع الفتاوى (٤٠٨/٢٢).
- (١٥٩) ينظر: فتح الباري (٤٠٨/٦).
- (١٦٠) مجموع الفتاوى (٤١٣-٤١٤/٢٢)، وفي الحديث تفصيل من أراد الاستزادة.